انتخابات الرئاسة الامريكية لعام ٢٠٠٨ وانعكاساتها على السياسة الخارجية تجاه العراق

الدكتور

المدرس المساعد

اسامة مرتضى[*] آمال

وهاب عبد الله[**]

المقدمة

يتعاظم خطر انتخابات الرئاسة بالتساوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية، فالمخاطر التي يخشى أن تنجم عن النظام الانتخابي تتراوح في جسامتها بحسب المكانة التي تحتلها السلطة التنفيذية، وحجم موقعها في صلب الدولة، وبحسب طريقة الانتخاب والظروف المحيطة بالشعب الذي ينتخب وقضاياه المحلية وتأثير الشخصية المنتخبة وحتى الموضوعات القومية* تمارس أيضاً دوراً في حسم نتائج الانتخابات، وفي حال النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية، الذي يصنف على أنه نظام رئاسي، فإن الرئيس الاميركي يتمتع بسلطات واسعة تكاد توازي أحياناً وتفوق – من الناحية العملية– خاصة على صعيد رسم وتنفيذ السياسة الخارجية على سلطات الكونغرس، لذا فإن أي تغيير في شخص الرئيس يؤثر بهذا القرار أو ذلك على السياسة الخارجية لهذه الدولة من حيث الأوليات، وإن كان هناك شبه استمرارية في بعض المواقف والسياسات، لأن الذي يضع السياسة الخارجية الاميركية هي مؤسسات معروفة، ومؤسسة الرئاسة واحدة منها، فإن تغير شخص من يرأسها فإنه يؤثر فيها.

وعليه يخطأ من يعتقد أو يقر أن القضايا الداخلية هي محرك اهتمام الناخب الاميركي من حيث ترتيب سلم أولويات الناخبين الامريكان واهتماماتهم. فإذا كان الناخبون الامريكان أكثر تحسساً للقضايا الداخلية لانها تمس صميم حياتهم اليومية، بشقيها المادية – الاقتصادية والقيمية، فإن قضية السياسة الخارجية لاتغيب عن ذهن الناخب الاميركي [١].

والاسئلة المركزية التي تطرح نفسها هنا:

- كيف يؤثر انتخاب الرئيس الاميركي على مبادئ الحكم ؟
- وكيف يتعاظم دور الموضوعات القومية بالتساوق مع انتخاب الرئاسة الاميركية ؟

---

[*]كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

[**] كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.

(١) ضاري رشيد الياسين، الانتخابات الاميركية وانعكاساتها على السياسة الخارجية، محطات ستراتيجية، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٦.

- هل ستشكل الانتخابات الرئاسية المرتقبة مرحلة هامة في تحديد سياسة امريكا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعراق؟
- وماهي طبيعة المعاهدة العراقية الامريكية؟ وماهي دلالاتها؟ وكيف ستلقي مخرجات المعاهدة انفة الذكر بظلالها خلال عهد الولاية الجديدة؟

وفق التساؤلات اعلاه فقد تحددت خطة البحث على النحو التالي:

المحور الاول: انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية وسياق العملية الانتخابية.

المحور الثاني: واقع وجود القوات الامريكية في العراق.

المحور الأول: انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية وسياق العملية الانتخابية

كتب الرئيس الراحل جفرسون في ٢١ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٠٩، قبل موعد الانتخابات الرئاسية بستة أسابيع قائلاً: "لقد أصبح تقاعدي وشيكاً حتى انني لم أعد مشاركاً في تدبير شؤون البلاد إلا بإبداء الرأي، إذ يبدو لي أنّه من العدل أن أدع لخلفي المبادرة لأتخاذ التدابير التي سيتوجب عليه هو أن يتابع تنفيذها وأن يتحمل، بالتالي مسؤوليتها" [٢].

نفهم من القول أعلاه، إن عجلة الحكم تتعطل من تلقاء نفسها ما أن يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية، لا بل حتى قبل أقترابها بزمن طويل وهذا على عكس الملكيات الدستورية [٣].

طبعاً من الممكن توليف القوانين على نحو تجري معه الانتخابات دفعة واحدة ومن دون إبطاء، إجتناباً لأي شغور في القوة التنفيذية، ولكن مهما بذل المشترعون من جهد فإن الشغور يبقى ماثلاً في الاذهان فعندما يغدو الانتخاب وشيكاً يغدو الاعداد للمعركة الوشيكة هو الشغل الشاغل لرئيس السلطة التنفيذية إذ لم يعد المستقبل هو مستقبل ولايته، لذلك لايبادر إلى سعي بل يتابع فاتر الهمة تنفيذ مشروعات قد يتم انجازها في عهد سواه.

وعليه فكلما ازداد شأن الموقع الذي تحتله السلطة التنفيذية في تدبير الشؤون، تعاظم شأن عملها المعتاد وضرورته، وازداد في مثل هذه الحالة خطورة، فإذا كان الشعب قد اعتاد أن يُحكم من قبل السلطة التنفيذية وتالياً أن تدار شؤونه من قبل هذه السلطة فمن شأن الانتخابات عندئذ أن تسبب بلبلة لايستهان بها، وعليه ينبغي اعتبار الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الاميركيةمباشرة والفترة التي تجري خلالها فترة أزمات قوية، فكلما كان الوضع الداخلي لبلد ما مرتبكاً وكلما تعاظم شأن المخاطر الخارجية تعاظمت خطورة هذه

---

(٢) بسبب ارتباط المصلحة الخاصة باسرة ما ارتباطاً وثيقاً بمصلحة الدولة، لايحدث إطلاقاً أن تترك الدولة لمصيرها أو أن تهمل.

(٣) الكسي دوتوكفيل، عن الديمقراطية في أمريكا، ترجمة بسام حجار، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٣١.

الفترة [٤]، وعلى الرغم من الانطباع الشائع الذي لا يجوز انكاره في جوانب كثيرة في وصف الولايات المتحدة بدولة القانون والدستور والمؤسسات الراسخة، فإن المعاينة في ضوء الممارسة العلمية تكشف لنا قدراً وافياً من الشقوق والتصدعات والثغر في النظام السياسي الاميركي جعلته يتحول تدريجياً إلى نظام رئاسي مركزي يتربع على عرشه من يمكن وصفه بالامبراطور أو الملك مع فارق أنّه ينتخب كل أربع سنوات، فالتجربة تثبت لنا إن الرئيس الاميركي أضحى أكثر قدرة على استغلال السلطة وتركيزها في البيت الابيض عبر تضخيم جهاز الموظفين في ادارته بالتعيينات السياسية لطاقمه من دون خضوع لأي رقابة أو تصديق من السلطة التشريعية وأفضل مثال على هذا المنحى تنامي دور ونفوذ مستشار الامن القومي الذي تحول فيه من سكرتير تنفيذي أو منسق لما تنتجه البيروقراطية الحاكمة بكل فروعها إلى لاعب ومخطط رئيس .. لا بل منفذ أو مشرف على التنفيذ لمصلحة الرئيس بما يتجاوز سلطة ودور وزيري الدفاع والخارجية اللذان يخضعان لرقابة الكونغرس ووصايته وبدلاً من أن يكون مجلس الامن القومي* الاداة المعبرة عن تداول الخيارات ومناقشتها من خلال صيغة جماعية وصولاً إلى اتخاذ القرارات تحول إلى ديكور واداة طيعة بيد الرئيس يستخدمها بصورة أنتقائية ويستعيض عنها غالباً بصيغة "حكومة المطبخ الرئاسي الخاص" لنخبة من كبار مساعديه [٥].

وفي ظل الوضع الشاذ، يقول ويليام بلوم الكاتب والناقد للسياسة الخارجية الاميركية منذ أواخر الستينيات، عندما ترك وظيفته بوزارة الخارجية أحتجاجاً على السياسة الاميركية في فيتنام، في كتابه "قتل الامل" الذي صدر في مقدمة جديدة بطبعة حديثة "لقد تم استبدال نظام الجمهورية الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية بدولة الامن القومي التي لا تخضع لاي مساءلة، حكومة تتجاوز الدستور، ممنعة في النشاط السري بعيداً عن معرفة الشعب الاميركي، معافاة من رقابة السلطة التشريعية وتتصرف وكأنها فوق القانون" [٦].

---

(٤) الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٠.

(*) شكل قانون الامن القومي عام ١٩٤٧ ركيزة مهمة في إعادة صياغة وتنظيم أدوات السياسة الخارجية والدفاع والاستخبارات في تأريخ النظام السياسي الاميركي الحديث بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال هذا القانون على الرغم من التعديلات الطفيفة التي طرأت عليه المرجعية القانونية والعملية لمجمل نشاط الولايات المتحدة في مجال الامن ويشمل مجلس الامن القومي بموجب قرار تشكيله الاصلي، الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية، وقد تمت إضافة مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركي "سي آي إيه" وأعضاء آخرين بحسب رغبة وحاجة الرئيس مثل وزير العدل والطاقة والخزانة والامن الداخلي ورئيس هيئة الاركان الذي حدده القرار بوصفه المستشار العسكري الرئيس.

(٥) الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

(٦) منذر سليمان، دولة الامن القومي وصناعة القرار الاميركي- تفسيرات ومفاهيم-، المستقبل العربي، العدد (٣٢٥)، ٣٠/ ٢٠٠٦، ص٣٢.

بناءً على ما سبق، فإن الرئيس الاميركي بدأ يتحول عملياً إلى امبراطور، أو ملك بصلاحيات استثنائية يمارسها عبر الادوار التنفيذية أو المذكرات الرئاسية. ومما لا شك فيه فإن خطر انتخابات الرئاسة الاميركية تتعاظم بالتساوق مع صلاحيات السلطة التنفيذية [٧].

وفي ضوء معالجتنا، انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ وأثرها على عملية الانسحاب من العراق، يجدر بنا أن نتعرف على طبيعة إجراء الانتخابات الاميركية، والطريقة التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات سياسياً وقانونياً. وبيان وتفسير ملامح رسم استراتيجيات الحملة الانتخابية والبرامج والسياسات المعلنة والموضوعات الجوهرية للحزبين المتصارعين، وتحليل أثر وتداعيات هذا الحدث على واقع ومستقبل النظام السياسي العراقي، خصوصاً إذا ما عرفنا أن انتخابات الرئاسة الاميركية لعام ٢٠٠٨ سوف تشكل منعطفاً سياسياً جديداً في الادارة الاميركية أتجاه العراق منذ أحداث ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولغاية نهاية فترة ولاية الرئيس بوش.

أولاً: الإطار العام لأنتخابات الرئاسة الأميركية:

١- الإطار السياسي "الثنائية الحزبية ومدلولها في النظام السياسي الأميركي:

في الولايات المتحدة الاميركية، يسود نظام الحزبين هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، ولكلا الحزبين رمز [٨] لتمثيل شعار الحزب، حيث يمثل الفيل رمز الحزب الجمهوري بينما يمثل الحمار شعار الحزب الديمقراطي.

وفي واقع الحال يمتاز نظام الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الاميركية بدلالات وخصائص نذكر منها:

١- ذكرنا سابقاً أن النظام الحزبي في هذه الدولة هو نظام الحزبية الثنائية، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، ورغم وجود أكثر من ٣٠ حزباً، إلا إن دورها وأهميتها محدودة ولا تمتلك قوة التأثير في الوسط السياسي الاميركي، لأن من يملك النفوذ والتأثير، وهي القوة الرأسمالية، تنطوي تحت مظلة أحد الحزبين الرئيسيين، وهما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وبالتالي فإن من يروم الترشيح إلى منصب الرئاسة أو عضوية الكونغرس لابد أن يحظى بترشيح وموافقة الحزب الذي ينتمي إليه، علماً أنّه ليس هناك خطوط فاصلة بين الحزبين، إنما نلحظ حالات التحول من الحزب الديمقراطي

---

(٧) المصدس نفسه، ص٣١.

(٨) ابتدع رسام الكاريكاتور السياسي توماس ناست الرسمين لمجلة هاربرز ويكلي في عام ١٨٧٤ صورة فيل مغير لتمثيل "التصويت الجمهوري"، وسرعان ما تبنى الجمهوريون الفيل رمزاً لحزبهم، وفي كاريكاتور آخر، انتقد ناست الديمقراطيين لطعنهم عضو في الحزب الجمهوري بعد وفاته وصور الحزب الديمقراطي على شكل حمار وبغل (وهما حيوانان يعتبران غبيين وعنيدين) يرفس أسداً (وهو الجمهوري المتوفي)، وأثبت الحزب الديمقراطي تحليه بروح الفكاهة عنما قبل الحيوان رمزاً له، مشيراً إلى كونه يتحلى بالكثير من الخصال الحميدة كعدم الاستسلام بسهولة.

إلى الحزب الجمهوري وبالعكس، وفقاً لمصالح المواطن الاميركي والبرامج الداخلية التي يتبناها كل منهما [٩].

٢- في وقت تتطلب فيه صفة التنوع* التي يصطبغ بها المجتمع الاميركي نتيجة تركيبته السياسية والفكرية والاثنية والدينية والاقتصادية أن ينهض عن ذلك تعددية حزبية تعكس المصالح الطبقية والفئوية المتباينة في هذا البلد العريض الممتد الذي يضج نسيجة الاجتماعي بالتضارب الحاد في المصالح أو رؤية المستقبل [١١].

بعبارة أخرى أن يلمس المرء على الاقل تبياناً أيدولوجياً ما بين أحزاب تعكس هذا التنوع، غير أن واقع الحال يفصح عن تماثل أيدولوجي ما بين الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، شاءت الممارسة السياسية والنظام الانتخاب بأن لا يصطف إلى جانبهما حزب ثالث وجده البعض حزباً إشتراكياً أو عمالياً يكون وجوده ملائماً في دولة صناعية كبرى كالولايات المتحدة الاميركية.

٣- الحزبين الاميركيين (ركيزة محلية) مهمة جداً، فبدلاً من حزب جمهوري وحزب ديمقراطي، يرى البعض من الاصوب التحدث عن (٥٠) حزب جمهوري وعن (٥٠) حزب ديمقراطي، مستقل بعضهما عن البعض الاخر تقريباً، كما أن الاطار الاساسي للسلطة هو في المدن والمقاطعات أكثر منه في الولايات [١٢].

هذه الملاحظات في واقع الحال صائبة جزئياً، فاللجنة القومية القائمة على رأس كل حزب ليس لها في الواقع إلا القليل من السلطات الفعلية، والمؤتمر الوطني الذي يجمع كل أربع سنوات مندوبي الحزب يشبه عند الجمهوريين كما عند الديمقراطيين جمعية اقطاعيين أقوياء يناقش الواحد منهم الاخر على قدم المساواة في السيادة الكاملة ولكن رئيس الولايات المتحدة يعد كزعيم للحزب الحاكم منذ أن يتكون له سلطان شخصي كاف من أجل ممارسة القيادة بصورة فعلية وخصوصاً بمناسبة الانتخابات لرئاسة الولايات المتحدة الاميركية التي تعتبر أفضل الاوقات السياسية في الحياة الاميركية، يجد كل حزب نفسه موحداً بالفعل فليس هناك إلا مرشح ديمقراطي

---

(١) ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(*) تحتل الاقليات مكاناً مهماً لدارسي النظم السياسية الداخلية لكل دولة وخاصة المجتمعات الناشئة جراء الهجرة والاستيطان كالولايات المتحدة الاميركية التي هي مجموعة من الاثنيات والاقليات أفرزت حاجة لاستعمال بعض الاساليب كبوتقة لصهر التنوعات Melting Pot في الرحم الاميركي American Uterusفواة حال الولايات المتحدة يعج بالاقليات ففي الجانب الديني هناك المسلمون، اليهود، الكاثوليك وقائمة طويلة من الاديان والفلسفات، ومن ناحية الاقليات العرقية نجد ذوي الاصول الافريقية، وذوي الاصول الاسبانية، وذوي الاصول الاسيوية والاميركيين الاصليين ومجموعات أخرى صغيرة العدد والعدة السياسية.

(١١)سامة ثابت الألوسي، صنع القرار في السياسة الاميركية، دراسات استراتيجية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٢٣.

(١٢)اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٠٠.

واحد والا مرشح جمهوري واحد، وهذا يجعل الحديث عن تعددية حزبية أميركية كلاماً مبالغاً فيه، وعلى كل حال "فالاقليمية" في الاحزاب، هي في الحياة السياسية اليومية أمر واقع.

٤- بالرغم الميزة المحلية المجزأة تعتبر الاحزاب الاميركية شديدة التنظيم فهذه الاحزاب لا ترتكز مبدئياً على الانتساب الفردي للاعضاء مهما كان عددهم ممكناً بل على قوة اللجان وعلى قوة التنظيم، وباستخدام تعبير أوربي قديم يقال إن الاحزاب الاميركية ليست أحزاب جماهير بل أحزاب أطر [١٣].

وعلى الصعيد المحلي يتحلى أثر الحزب أولاً في الاقاليم وهي الدائرة الانتخابية الصغيرة ذات الاربعمائة ناخب كحد وسط وفيما يتولى أمر الحزب "كابتن" غالباً ما يكون ذات مرتب، وهو يعرف بصورة شخصية الناخبين ويوجه الاصوات وفق الاقاليم وفي كل مقاطعة انتخابية، يوجد لجنة للحزب وهكذا بصورة تسلسلية حتى الوصول إلى مستوى الدولة. ومجموع هذه اللجان التي تشكل الالة الحزبية تمتلك سلطاناً سياسياً ضخماً [١٤].

٥- بارتكاز الاحزاب السياسية الاميركية على التنظيم، بالدرجة الاولى فإنها لا تخضع لايدولوجية ثابتة وقوية، ولا هي ذات علاقة بركيزة أجتماعية. وهذا الامر ينشأ عن جملة عوامل قد يكون من المفيد ذكرها باختصار[١٥]:

أ- لا يوجد في الولايات المتحدة الاميركية تناقضات دينية حادة ولكن يوجد بدون شك أقلية كاثوليكية مهمة، وعلى الرغم من وصول جون كيندي وهو كاثوليكي الاصل إلى الرئاسة، ولكن المنحى العام لا يزال يرسمه البروتستانت، وكون البروتستانية مندمجة في الاطار الوطني فإن الكاثوليك يتبعون هذا المنحى وهكذا تنعدم في أميركا التناقضات المذهبية أو الدينية الحادة إن كان في التنظيم السياسي، أو بين الكنائس كما هو الحال في التناقضات في بعض البلدان ذات المسلك الكاثوليكي الاكثري.

ب- ثم إن الولايات المتحدة الاميركية بلاد ذات انتشار مستمر في جميع المجالات، فهي منذ قرن وما يزيد على نصف قرن تسير بخطوات واسعة إلى الإمام، وكلنا يعلم إن السير إلى الأمام يساعد كثيراً على الاجماع أكثر مما يفعل الصراع على التقهقر، ذلك إن النصر يؤدي إلى الاندماج.

---

(١٣) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٧.
(١٤) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤١٠.
(١٥) المصدر نفسه، ص٤١٤.

ج- وفضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بانصار الحزب، فإن أيا من الحزبين لم يكن حزب طبقة، ومع ذلك فلكل منهما ناخبوه التقليديون. وانتخاب الرئاسة في تشرين الثاني عام ١٩٦٨ أظهرت أن هذه الخصائص الاجتماعية قد ثبتت دائماً.

فالديمقراطيون أحتفظوا في المدن، وخاصة في المدن الكبرى باقلية عنصرية (السود، البورتريكيين، اليهود، الايطاليين، البولونيين، والايرلنديين... الخ) وكذلك يحتفظون بصورة عامة بالعمال النقابيين والكاثوليك أما الجمهوريون فلهم أصوات الاميركيين من الطبقات الانكلو – سكسونية، والالمانية، أو الشماليين، البروتستانت عامة، المتواجدين دائماً في القرى وضواحي المدن. ومع ذلك يجب أن لا ينظر إلى كل حزب ككتلة واحدة. ففي صفوف الديمقراطيين، يوجد إلى جانب التقدميين، رجعيون متعصبون وخاصة في الجنوب بالاضافة إلى إنه منذ انتخاب كندي، اخذ ديمقراطيوا الجنوب ينتقلون إلى صفوف الجهمهوريين. كما أن عدداً كبيراً من الجمهوريين، هم أيضاً منفتحون على أفكار التقدم الاجتماعي وعلى التعاون الدولي.

د- هناك بصورة خاصة، شبه إجماع في أمريكا خاصة في صفوف الطلاب بالرغم من النزاعات الشديدة على متانة النظام الانتاج الذي مثل هذا التوسع الاقتصادي. فلا شك إن المبادرة الحرة لاتشمل فوائدها جميع الناس، فخارج حالة السود التي أشرنا إليها سابقاً والتي أشار تقرير كرنر إلى مستوى الحياة الوضيعة، توجد جيوب فقر مهمة في الولايات المتحدة الاميركية، ومع ذلك، فإن محاسن التقدم الاقتصادي يلمسها الجميع باحساس متفاوت ويرى كل فرد إن الفرصة متاحة له، لان النظام الاقتصادي والاجتماعي يبدو أكثر انفتاحاً منه في البلدان الاخرى، كما أن الانتقال عبر الفئات الاجتماعية يبدو أسهل بشكل محسوس [١٦].

ينتج عن هذا الواقع إن الطبقات الاجتماعية قليلة التمايز في الولايات المتحدة الاميركية والشعور بالطبقية ضعيف. ثم إن النقابات لا تحاول أن تغير في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، بل تحاول أن تحصل فيه على مركز أفضل لاتباعها [١٧]، واذن لا يوجد لا شيوعية ولا إشتراكية في أميركا، إلا في بعض الحلقات الفكرية[١٨].

٦- إن وظيفة الحزب السياسي الاميركي لاتهدف كما هو الحال في أوربا وبالاخص في بريطانيا إلى تحريك سياسة معينة باسم أيدولوجية معينة. إن الحزب يكتفي بدور أقل مجداً، ولكنه أكثر فعالية وهو تأمين إنتخاب، وهذا بالنسبة إلى الاحزاب السياسية دور

---

(١٦) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤١٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص٤٢٠.
(١٨) المصدر نفسه، ص٤٢١.

شعبي وحتى رسمي تنتظمه القوانين الانتخابية في امريكا، فضلاً عن تسمية الحزب مرشحيه في مختلف المناصب الرسمية[١٩]،وعلى وجه العموم لا تعتبر الترشيحات حرة ففي جميع الولايات المتحدة يمكن للاحزاب المسجلة رسمياً وحدها أن ترشح للانتخابات[٢٠].

٧- استكمالاً لما سبق فإنه لابد من التنويه بأن ما يميز الاحزاب الاميركية عن غيرها من الاحزاب هو إن الرئيس وأعضاء الكونغرس لا ينسبون انتصاراتهم الانتخابية إلى نفوذ حزبهم بقدر ما ينسبونها إلى مجهوداتهم الشخصية وجهود مساعديهم المحليين وناخبيهم الذين يكسبون قناعاتهم وبصرف النظر عن كونهم جمهوريين وديمقراطيين. ولهذا فإن ولائهم يكون موجهاً في الاساس إلى قاعدة الجمهور الذي منحهم ثقته، صحيح إنهم عندما يأتون إلى الكونغرس يضعون في الاعتبار مسايرة التوجهات الاساسية للحزب ولكن إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع ما يعتقدونه كفيلاً في التعبير عن مصالح ناخبيهم ويفهم قادة الكونغرس هذه الحقيقة مدركين انهم يملكون القليل من (السلطة الزاجرة) التي يمكن بموجبها اعادة اعضاء الحزب إلى صف الحزب في حال رغبوا في التصويت لصالح الحزب الاخر، وما تعبير (السوط الحزبي) في مفهوم االاحزاب الاميركية سوى تعبير غير ذي معنى ذلك أن الحزب لا يعاقب الاعضاء ولا يجرأ أن يملي عليهم التصويت لصالحه ولا حتى كيفية التصويت، بل يعمد المرشحون عن الحزب إلى بذل المزيد من المحاولات للتقرب من الناخبين واهتماماتهم وشواغلهم لكسبهم عن طريق الاقناع ويصل الامر بهم أحياناً إلى التوسل إليهم لهذا الغرض [٢١].

٨- إن الحزبين المصطرعين على سدة الرئاسة وعضوية الكونغرس يقومان بطرح برنامجهما الانتخابي من خلال مرشحي الرئاسة، حيث يتصرف الحزبان بصورة تشبه إلى حد ما (الحزام الناقل) [٢٢] لأسبقيات السياسة إلى عامة الشعب.

وهكذا كلما أمعنا النظر في مؤسسات الولايات المتحدة، وألقينا نظرة مدققه على الوضع السياسي والاجتماعي لهذا البلد، أتضح لنا هذا التضافر المدهش بين حسن الطالع ومجهود البشر، فأميركا أرض بكرٌ قطنها شعب سعى لممارسة الحرية، وهما سببان رئيسان لاستتباب النظام في الداخل. إلى ذلك، فإن اميركا لم تكن تساورها الخشية من التعرض إلى غزو خارجي لذلك لم يجد المشرعون الاميركيون مشقة، بناءً على هذه الظروف المؤاتية في

---

(١٩) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص٤٢٥.
(٢١) أسامة ثابت الالوسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.
(٢٢) أندريه هوريو، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٢.

إقامة سلطة تنفيذية منتجة من دون مخاطر ولم يبق أمامهم إلا الاختيار، من بين النظم الانتخابية المختلفة أقلها خطورة. وجاءت القواعد التي وضعوها على هذا الصعيد إستكمالاً مذهلاً للضمانات التي كان قد وفرها لهم تكوين البلاد الجغرافي والساسي.

٢ – الاطار القانوني:

إن الطامحين لسد الرئاسة من كلا الحزبين السياسين في الولايات المتحدة الاميركية باتوا يخوضون معركة حامية لكسب التأييد الشعبي وتحضيراً للانتخابات التمهيدية التي تجري على مستوى الولايات المتحدة حيث تتراجع أعداد المتنافسين واحد بعد آخر وتتم تصفيتهم إلى أن يبقى مرشحان فقط واحد عن الحزب الجمهوري والاخر عن الحزب الديمقراطي، والواقع إن العملية الانتخابية معقدة جداً حتى بالنسبة للكثيرين من أفراد المجتمع الاميركي.

وسعياً لتبسيط وفهم النظام الانتخابي الاميركي أقتضت الدراسة لشرح هذا الموضوع باسلوب علمي مبسط.

أولاً: أنواع الانتخابات التي يتم إجراؤها في الولايات المتحدة:

بمقتضى النظام الانتخابي الاميركي هناك نوعان أساسيان من الانتخابات، هي الانتخابات التمهيدية والعامة وبالاضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة التي تجري في السنوات المنتهية برقم شفع (أي رقم ينقسم على ٢ من غير باق) والتي تتضمن الحملات الانتخابية للفوز بمقاعد في الكونغرس تجري بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية أيضاً انتخابات (تمهيدية وعامة) في السنوات التي لا تنظم فيها إنتخابات سياسية رئاسية أي في السنوات المنتهية وبرقم وتري لاختيار موظفيها المنتخبين.

والانتخابات التمهيدية هي إنتخابات للترشيح يتم خلالها إختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات العامة، ويؤدي فوز أحد المرشحين في الانتخابات التمهيدية عادة إلى ترشيح الحزب السياسي أو تاييده له كمرشحه في الانتخابات العامة.

وتحدد حكومة الولايات والحكومة المحلية مواعيد إجراء الانتخابات التمهيدية أو عقد الاجتماعات الانتخابية الحزبية فيها وتؤثر هذه المواعيد والفترة التي تفصل بين الانتخابات التمهيدية و الانتخابات العامة بشكل كبير على موعد بدء المرشحين حملاتهم الانتخابية وعلى قراراتهم المتعلقة بموعد وكيفية إنفاقهم للاموال المتوفرة لديهم لحملاتهم الانتخابية.

وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، يمكن أن تؤثر الانتصارات في الانتخابات التمهيدية المعقودة في فترة مبكرة جداً في السنة الانتخابية، كأنتخابات ولاية نيو هامبشير على نتائج الانتخابات التمهيدية التي تعقد في مواعيد لاحقة في الولايات الاخرى.

أما الانتخابات العامة فهي الانتخابات التي تنظم لاختيار أحد المرشحين الذين تم اختيارهم في إنتخابات تمهيدية (أو في مؤتمر أو اجتماع حزبي أو من خلال عريضة) لشغل

منصب فدرالي أو محلي أو على صعيد الولاية والغرض من الانتخابات العامة هو التوصل إلى اختيار نهائي من المرشحين المختلفين الذين رشحتهم الاحزاب السياسية أو الذين يخوضون الانتخابات كمستقلين (غير منتسبي لاي حزب)، أو في بعض الحالات لاختيار شخص لا يظهر اسمه على أوراق الاقتراع وإنما يضاف إليها عندما يكتب الناخب اسم ذلك الشخص.

كما يمكن أن تحتوي بطاقات الاقتراع على إجراءات يجري التصويت عليها مثل التشريعات المقترحة (الاستفتاءات) واصدار السندات المالية (الموافقة على اقتراض الاموال للقيام بمشاريع عامة) وغير ذلك من التفويضات للحكومة.

وبالاضافة إلى ذلك ينظم الكثير من الولايات إنتخابات خاصة يمكن اجراؤها في أي وقت لتحقيق غرض محدد كملء وظيفة يشغلها عادة شخص متخب وشغرت بصورة غير متوقعة.

وبالاضافة إلى الانتخابات التمهيدية والعامة تجري في الولايات المتحدة إنتخابات نصفية والتي يختار الاميركيون فيها ممثليهم في الكونغرس ولكنهم لاينتخبون رئيساً فيها، وينتخب الاميركيون كل عامين أعضاء مجلس النواب الذين يخدمون فترة عامين وحوالي ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الذين يخدمون فترة ست سنوات كما يختار الناخبون أيضاً موظفين لشغل مناصب في حكومات الولايات والحكومات المحلية.

أما فيما يتعلق بمواعيد الانتخابات الميركية، فانها تجري أول يوم الثلاثاء [٢٣] يلي أول يوم أثنين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر [٢٤] وستجري الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٨ في (٤ تشرين الثاي/ نوفمبر).

والجدير بالذكر إن المرشح لخوض الانتخابات الرئاسية الاميركية ينبغي أن يكون مواطناً اميركياً بالولادة. وأن يكون في الخامسة والثلاثين من العمر على الاقل، وأن يكون قد أقام في الولايات المتحدة مدة ١٤ عاماً على الاقل ويتعين على نائب الرئيس أن يكون مستوفياً هو أيضاً لنفس هذه الشروط.

---

(٢٣) لقد ظلت الولايات المتحدة عبر معظم تاريخها مجتمعاً زراعياً في غالبه وقد نظر المشرعون إلى ما يناسبهم عندما اختاروا موعداً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، بعد الحصاد وقبل حلول فصل الشتاء الذي يجعل السفر صعباً لأن ذلك أسهل شهر يمكن للمزارعين والعمال الزراعيين التوجه فيه إلى مراكز الاقتراع للادلاء بأصواتهم ونظراً لكون الكثير من سكان المناطق الريفية كانوا يعيشون في أماكن تبعد مسافة لا يستهان به عن مراكز الاقتراع اختير يوم الثلاثاء لا يوم الاثنين كي تتاح لاولئك الذين يذهبون للصلاة في الكنائس يوم الاحد إمكانية بدء السفر بعد الصلاة والوصول رغم ذلك إلى مركز الاقتراع الذي يقصدونه قبل فوات الاوان للادلاء باصواتهم.

(٢٤) أراد المشرعون الحيلولة دون وقوع يوم الانتخابات في الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر، لسببين أولاً: الاول من تشرين الثاني/نوفمبر هو عيد جميع القديسين وهو يوم يتعين فيه على المسيحيين الكاثوليك تأدية شعائرهم الدينية في الكنيسة وثانياً: إن التجار يقومون عادة في الاول من كل شهر بمراجعة حسابات الشهر السابق وضبطها.

ووفقاً للتعديل ١٢ للدستور الاميركي، فلا يجوز أن يكون نائب الرئيس من نفس الولاية التي ينتمي إليها الرئيس.

أما فيما يتعلق بالمؤهلات المشترط توفرها في الاشخاص الذين يمكنهم الادلاء باصواتهم، فيحق لكل مواطن أميركي بلغ الثامنة عشرة من العمر أو تجاوزها تسجيل نفسه للتصويت وكي يتم تسجيل الناخبين يجب أن يكونوا مستوفين لشروط الاقامة في ولاياتهم، وهي شروط تختلف بين ولاية وأخرى وأن يتقيدوا بالمهل المحددة لتسجيل أسماء الناخبين.

ويبدو أن هناك عدة عوامل تؤثر على انخفاض إقبال الناخبين على الاقتراع الذي بلغ حوالي٤١% من مجموع الناخبين المؤهلين في عام ٢٠٠٦ و ٦١% في عام ٢٠٠٤، ويعتقد الكثير من المراقبين إن قوانين تسجيل الناخبين الحالية تعيق الاقبال على الاقتراع كما إن تركيبة الناخبين الديموغرافية وفترات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي الطويلة والنتائج التي يمكن التكهن بها في الكثير من الانتخابات وافتقار بعض المرشحين للجاذبية الشعبية تشكل جميعاً عوامل أخرى تؤثر على الاقبال على الاقتراع ويميل الاقبال لأن يكون أكثر إرتفاعاً في الانتخابات العامة مما هو عليه في الانتخابات التمهيدية كما إن الاقبال على الاقتراع يميل لأن يكون أكثر ارتفاعاً من العام الذي يقع فيه إنتخاب رئيس مقارنة بما هو عليه في الانتخابات النصفية.

ثانياً: أبرز المرشحين المتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة الاميركية لعام ٢٠٠٨ [٢٥]:

على الرغم من اهمية القضايا المطروحة في رسم الاطار العام لمسار الانتخابات، نجد من الضروري الاشارة الى عاملين اساسين لهما دور في الفوز هما: قصة المرشح ومدى الرضا والاقتناع الشعبي، فاما قصة المرشح فهي سيرته الذاتية المختصرة وما يميزه عن غيره، ولا يخفى ان افضل قصة لدى الجانب الجمهوري هي قصة السيناريو جون ماكين، هذا الرجل الذي كان طيارا في البحرية اثناء حرب فيتنام، وقد اسره الفيتناميون لمدة خمس سنوات وتقول القصة ان الرجل فضل الاسر والتعذيب على ان ينتهز فرصة سانحة للافراج عنه، لاشك في أن قصة كهذه ستروق كثيرا الناخبين الذين ليس لهم ميل حزبي، لانها تثبت قوة الرجل وطبيعة شخصيته.

اما العامل الاخر فهو الشعبية في أمريكا، ان يتمتع المرشح بشعبية معناه ان الناخب يعتبره من الاشخاص الذين قد يرتاح لدعوتهم لتناول العشاء في بيته، وقد كانت الشعبية عاملا حاسما في فوز الرئيس بوش على منافسيه، آل غور في عام ٢٠٠٠ وجون كيري في عام ٢٠٠٤.

([٢٥]) للمزيد أنظر، صباح جاسم، بترشيحهم باراك اوباما: الامريكيون يملون جنسهم ويتجهون نحو التغير، شبكة النبأ المعلوماتية، htt://www.annabaa.org.

ان المرشحين الاكثر شعبية حتى الان في هذه الانتخابات هما باراك اوباما ورودي جولياني[٢٦].

وفيما يلي نبذة عن ابرز المرشحين الديمقراطين والجمهوريين في انتخابات الرئاسة الامريكية، وكالاتي:

١- المرشحون لتمثل الحزب الديمقراطي:

١. هيلاري رودهام كلينتون، سناتور عن نيو يورك (شمال شرق الولايات المتحدة الاميركية). زوجة الرئيس السابق كلينتون (١٩٩٣ – ٢٠٠١)، تتمتع بأكبر تمويل للحملة الانتخابية ولديها فريق من المستشارين المحنكين وتتقدم على خصومها على المستوى الوطني لكنها أحتلت في مجالس أيوا المرتبة الثالثة بعد باراك اوباما وجون ادواردز.

ينتقدها خصومها لتصويتها لعام ٢٠٠٢ لمصلحة الحرب على العراق وهي تؤيد الانسحاب من العراق من دون أن تحدد جدول زمني لذلك.

تسعى هيلاري كلنتون لتحديد موقعها السياسي في الوسط وهي تؤيد عقوبة الاعدام وتشديد اجراءات الرقابة على الهجرة غير الشرعية وتدعو إلى توسيع نطاق الصحي لتوفير الرعاية الصحية العامة لجميع الاميركيين على طراز النظام الذي سعى بيل كلينتون بدون جدوى لفرضه خلال ولايته الاولى.

ولدت كلنتون في ٢٦/ تشرين الاول عام ١٩٤٧ نشأت في بارك ريدج بولاية ماسا تشوستس وحصلت على شهادة الحقوق في جامعة بيل، ولهيلاري بيل كلنتون ابنة واحدة.

٢- باراك اوباما، سناتور عن ايلينوي (شمال الولايات المتحدة الاميركية) مولود من أب كيني وأم من كنساس وهو أوّل مرشح اسود يتمتع بفرصة جدية في الفوز بالرئاسة الاميركية.

وقد فاز على خصميه هيلاري كلينتون وجون إدواردز في المجالس الناخبة في أيوا حيث حصل على أكثر من ٣٧% من الاصوات كان نجم المؤتمر الديمقراطي عام ٢٠٠٤ حيث لمع بخطاب أثار تأييداً قوياً بين المندوبين واوباما معارض منذ البداية للحرب على العراق وهو يعتزم التشديد على هذا الاختلاف في وجهات النظر بينه وبين هيلاري كلينتون التي عدت من أخطر منافسيه داخل الحزب، يحظي باراك اوباما بدعم اوبرا وينفري أحد المع نجمات التلفزيون الاميركي وجعل شعار حملته "الامل".

([٢٦]) منذر سليمان، تحليل الانتخابات الامريكية للعام ٢٠٠٨، المستقبل العربي، العدد (٣٤٥)، ٢٠٠٧/١١، ص٣٢.

ولد اوباما في ٤/ أب عام ١٩٦١، في هاواي وعاش في بلدان كثيرة، من بينها نيويورك وحصل على شهادة في جامعة هارفارد بولاية مستشوستس وعمل محام في مجال الحقوق المدنية.

٣- جون إدواردز، سناتور سابق عن كارولاينا الشمالية (جنوب شرق الولايات المتحدة الاميركية). كان مرشح جون كيري لمنصب نائب الرئيس في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ وأحتل المرتبة الثانية في المجالس الانتخابية في ولاية أيوا بعد باراك اوباما في الانتخابات التمهيدية.

يدافع إدواردز عن الطبقات الوسطى التي تعاني مصاعب اقتصادية وقد تلقى دعم العديد من الاتحادات النقابية ويندد باستمرار وبنبرة شعبوية احياناً بـ"الامريكتين" أميركا الفقراء واميركا الاثرياء.

ويؤيد سحب القوات الاميركية من العراق، وقد يضطر إلى الخروج من السباق في حال لم يكن أداؤه جيداً في أولى الانتخابات التمهيدية.

وكما في عام ٢٠٠٤ يلقى جون ادواردز دعم زوجته اليزابث التي تعاني من سرطان الثدي غير قابل للشفاء وترافقه في كل رحلاته.

حصل جون ادواردز على شهادة الحقوق من جامعة نورث كارولاينا في تشابل هيل وهو أوّل فرد من أسرته يحصل تعليماً جامعياً، يمارس المحاماة وقال أنّه سيشيد في حال انتخابه اقتصاد طاقة جديداً يرتكز إلى الطاقة النظيفة.

ولد ادواردز في ١٠/ حزيران عام ١٩٥٣، في سنيكا بساوت كارولاينا.

٤- بيل ريتشارد سون، حاكم نيو مكسيكو جنوب غرب الولايات المتحدة الاميركية عُين وزيراً للطاقة في عهد بيل كلينتون ومندوباً أمريكياً لدى الامم المتحدة قد يكون أوّل رئيس منحدر من اميركا اللاتينية في حال فوزه بالترشيح الديمقراطي لكن فرصه ضئيلة إن لم تكن معدومة في مواجهة تفوق كلنتون واوباما، وقد جمع كل منهما مبالغ لتمويل حملته تفوق ما جمعه هو بستة أضعاف، وحاول انطلاقاً من خبرته الدبلوماسية إعادة اطلاق حملته أثر اغتيال بنازير بوتو في باكستان مركزاً على خبرته في السياسة الخارجية.

ولد رتشارد سون في ١٥/ تشرين الاول عام ١٩٤٧ في باسا دينا وقد درس في جامعة تفتس في مساتشوستس.

٥- دينيس كوسينيتش، نائب عن أوهايو شمال الولايات المتحدة الاميركية من الشخصيات الملفتة في صفوف الديمقراطيين حيث يمثل الجناح اليساري من الحزب وكان أصغر شخص ينتخب لادارة مدينة أمريكية رئيسة عندما تولى مهامها في عام ١٩٧٧.

ويطمح كوسينيتش إلى إستحداث وزارة سلام تقدم رؤيا جديدة من دون اللجوء إلى العنف البدائي.

ولد كوسينيتش في ٨ تشرين الاول/ أكتوبر عام ١٩٤٦ في كليفلاند وقد درس في نفس المدينة وهو متزوج من اليزابيث وله ابنة من زواج سابق.

٦- مايك غرافل، سناتور سابق عن الاسكا منحدر من أبوين كنديين يتكلمان الفرنسية، من دعاة السلام ومعارض للحرب على العراق ويعتبر انها كانت خاصرة منذ اليوم الذي قرر فيه جورج بوش اجتياح هذا البلد، مواقفه قريبة من دعاة حماية البيئة في العديد من المواضيع وشعبيته بين الديمقراطيين لا تتخطى أقلية ضئيلة جداً. لم يقم عملياً بحملة انتخابية ميدانية.

ولد غرافل في ١٣ أيار/ مايو عام ١٩٣٠ في سبرنغفيلد بولاية مساتشوستس، وقد مثل غرافل ولاية الاسكا في مجلس الشيوخ الاميركي عام ١٩٦٩، وقد عمل مايك غرافل في شبابه سائق سيارة أجرة في مدينة نيويورك.

٢- المرشحون لتمثل الحزب الجمهوري:

١. رودولف جولياني، رئيس بلدية نيويورك السابق (١٩٩٤ – ٢٠٠١) لقب عمدة أميركا بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١.

جعل من ضرورة عدم التخلي عن الحذر في مواجهة المخاطر الارهابية الموضوع المحوري في حملته الانتخابية.

تأخذ عليه القاعدة الجمهورية المتدينة مواقفه المؤيدة لمثيلي الجنس ولحق الاجهاض.

كما ينتقده يسار الحزب لادائه خلال الاعتداءات على نيويورك ويأخذ عليه مسؤولون سابقون في فرق الاطفاء في نيو يورك عدم اتخاذه اجراءات السلامة الضرورية اثناء عمليات البحث بين الانقاض مما تسبب بسقوط عدد من القتلى وتبدو حظوظه ضئيلة في أيوا.

ولد جولياني في ٢٨ أيار/ مايو عام ١٩٤٤ ودرس في كلية منهاتان وحصل على شهادة الحقوق وله ولدان من زواج سابق.

٢. مايك هكابي، حاكم سابق لولاية اركنسو (١٩٩٦ – ٢٠٠٧) مثل بيل كلينتون وقد ولد مثله في مدينة هوب.

أحدث مفاجأة في مطلع الحملة الانتخابية وهو يتصدر استطلاعات الرأي العام في أيوا وأضحى النجم الصاعد في الحزب الجمهري فيما بات يوازي رودولف جولياني تقريباً على المستوى الوطني.

وهكابي قس معمداني يحظى بتأييد قسم من اليمين الديني، بنى حملته على مواقف يمينية في المواضيع الاجتماعية وذات توجه إجتماعي في المواضيع الاقتصادية يتهمه منتقدوه وفي طليعتهم ميت رومني بالتساهل في موضوع الهجرة غير الشرعية كما يأخذون عليه العفو عن المجرمين حين كان حاكماً.

ويذكر هكابي إن سحب القوات الاميركية من العراق سوف يكون له عواقب إنسانية مروعة بالنسبة للعراقيين.

ولد هكابي في ٢٤ آب/ أغسطس عام ١٩٥٥ في هوب بآركنسو وقد درس في جامعة ساوثوسترن المعمداني اللاهوت في تكساس ولهاكابي وزوجته ثلاثة أولاد، وقد نجح هكابي في انقاص وزنه ١١٠ باوندات أي ما يعادل (٥٠ كيلو غراما) من خلال ممارسته التمارين الرياضية.

٣. ميت رومني، حاكم سابق لولاية ماساتشوستس (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) من المرشحين الذين يحظون بأكبر قدر من التأييد في صفوف اليمين المحافظ مع أنه سجل تراجعاً في إستطلاعات الرأي العام.

إنتماؤه إلى طائفة الموورون قد يشكل عائقاً بالنسبة للطائفة المعمدانية البالغ عدد اتباعها ٣٣ مليوناً والتي تشكل قاعدة نافذة في الجنوب الاميركي، وهذا ما يحمله على إعلان مواقف محافظة متطرفة في المسائل الاجتماعية أو في موضوع الهجرة.

ورومني رجل أعمال ثري برز عام ٢٠٠٢ بادارته الماهرة للالعاب الاولمبية الشتوية في سالت ليك سيتي وراهن بقوة على الفوز في أيوا ونيو هامشير فانفق ملايين الدولارات في هاتين الولايتين.

ولد رومني في ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧ في دترويت عندما كان والده حاكماً لولاية يونغ في يوتا، وحصل على شهادتي الاعمال والحقوق في جامعة هارفارد.

٤. جون ماكين، سناتور عن اريزونا (جنوب غرب) ومن أبطال حرب فيتنام هزمه جورج بوش في الانتخابات الحزبية لعام ٢٠٠٠، وهو من مؤيدي الحرب في العراق إلا أنّه ميز مواقفه عن المحافظين الجدد بادانته التعذيب في السجون العراقية وفي معتقل غوانتانامو، كما أثار معارضة قسم من الناخبين المحافظين بتأييده مشروعاً يقضي بتشريع وضع المهاجرين غير الشرعيين.

حصل على دعم المرشح الديمقراطي السابق لمنصب نائب الرئيس عام ٢٠٠٠ جوزف ليبرمان وقد يجتذب الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين ولاسيما في نيو هامشير، وقد أظهر إستطلاع للرأي العام اخيرا أنّه الجمهوري الوحيد القادر على الحاق الهزيمة بالديمقراطية هيلاري كلنتون.

غير أن عمره قد يشكل عائقاً أمامه إذ سيكون في حالة فوزه في الانتخابات في سن الثانية والسبعين أكبر الرؤساء الاميركيين سناً لدى تسلم المهام الرئاسية.

وقد دعا مكين إلى التزام عسكري أعظم بالعراق لإعادة بناء البلد والحيلولة دون العنف الطائفي.

ولد مكين في ٢٩ آب/ أغسطس عام ١٩٣٦ في منطقة قناة بنما حيث كان والده يخدم في الاكاديمية البحرية الاميركية. ولمكين وزوجته سندي سبعة أولاد وأربعة أحفاد.

٥. فرد تومسون، ممثل في مسلسل تلفزيوني ناجح وسناتور سابق عن تينيسي (١٩٩٤ – ٢٠٠٢) ومحام سابق. يشبه مساره أحيانا بمسار رونالد ريغان الذي كان ممثلاً وشخصية جمهورية بارزة خاض السباق متأخراً وهو يعلن بوضوح عن مواقف محافظة متطرفة غير أنّه لم يتمكن من تحقيق اختراق في استطلاعات الرأي، يبلغ عمر فرد تومسون ٦٥ عاماً.

٦. رون بول، نائب عن تكساس جنوب الولايات المتحدة الاميركية، أكثر المرشحين الجمهوريين تميزاً بشذوذه عن المعايير السائدة، فهو مؤيد لسياسة عدم التدخل ومن النواب الاكثر إنتقاداً للحرب في العراق وقد صوت ضدها عام ٢٠٠٢، كما أنّه متطرف في دفاعه عن الحريات المطلقة وهو معارض للدولة الفدرالية ويدعو إلى إنسحاب بلاده من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والحلف الاطلسي ومنظمة التجارة العالمية، ويحظى بدعم كبير على الانترنيت ولاسيما بين الشبان.

عمل بول طبيباً، وقام خلال حياته العملية بعمليات ولادة ٤ آلاف طفل. ولد بول في ٢٠ آب/ أغسطس عام ١٩٣٥ في بتسبيرغ وقد درس في كلية غتسبير في جامعة ديوك في نورث كارولاينا، ولبول وزوجته كارول ٥ أولاد و١٧ حفيد.

٧. دانكن هانتر، نائب عن كاليفورنيا ورئيس سابق للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، وهو من المرشحين الجمهوريين الذين يلقون أدنى قدر من التأييد اقترح هنتر صيغة قانون السياج الآمن، وهو سياج حدودي يبلغ طوله (١٣٧٥) كيلو متراً بحيث يمر عبر ولايات كاليفورنيا وأريزونا وتظهر فكرته في اقامة السياج من خلال توقعه إن إقامة السياجات في مناطق إستراتيجية ستؤدي إلى إبقاء أمريكا أمنه.

ولد هنتر في ٣١ آيار/ مايو عام ١٩٤٨ في ريفر ساید بولاية كاليفورنيا، ولهنتر وزوجته لين ابنان.

٣- الانتخابات الأميركية وانعكاساتها على السياسة الخارجية:

مع اقتراب موعد الانتخابات تطل الدسائس برأسها وتبلغ المنافسة الرئاسية ذروة هياجها وأتساعها، وينقسم المواطنون إلى معسكرات ينضوي كل منها تحت راية مرشحه وتسلم

الامة قيادها لاضطراب الحال ويحتل هاجس الانتخابات عناوين الصحف ويغدو حديث الناس غاية كل سعي وقبلة كل فكر وهم الحاضر الطاغي، صحيح أن الامور لا تدوم على نحو ما أسلفناه فتزول الغمة عقب ما يسفر عليه الانتخاب فتفتر الحماسة ويستتب الهدوؤ ولا يلبث أن يستعيد الاعصار مجراه، منذ لحظة تدشين رئاسة أميركية جديدة.

والاسئلة التي تطرح نفسها هنا، ماهو المسار الايدولوجي لكلا الحزبين اتجاه امريكا وسياستها الخارجية؟ وهل سيتعاظم موضوع القضية العراقية بالتساوق مع انتخاب الرئيس الاميركي بحيث يكون أحد العوامل الرئيسة في حسم نتائج الانتخابات ؟ وماذا يمكن أن تفعل الادراة الاميركية الجديدة في العراق ؟ مواصلة الدرب أم تغيير الدرب ؟

تراود مسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية أذهان عدد كاف من الناخبين الاميركيين بحيث أن مواقف مرشح ما حيال كيف سيتعامل مع المجتمع الدولي يمكن أن تكون عوامل حاسمة تقرر نتيجة الانتخاب وفوزه أو هزيمته فيها، وتتزامن مع الاهمية المتزايدة لقضايا السياسة الخارجية مع حقيقة أن الناخبين الاميركيين أصبحوا على طرفي نقيض في التاريخ الحديث بخصوص كيفية التعامل والتفاعل مع العالم. ولا يخفى ان هناك تركيزا على بعض القضايا الا ان هناك مشكلة تكمن في ان المرشحين يصوغون مواقفهم من الاسئلة والقضايا المطروحة للنقاش بطريقة تجعلهم يعكسون وجهة نظر المستمعين وهكذا تظل اراؤهم المطروحة دون طعم او لون محدد بقصد استمالة وارضاء الجميع، وكمثال على ذلك، هناك جون ادوارد الذي قال (في خطابه في مجلس العلاقات الخارجية ٢٣/ ايار/مايو ٢٠٠٧ انه يعتبر عبارة (الحرب على الارهاب) مجرد شعار لكنه يذكر (وفق الموقع الالكتروني لحملته الانتخابية ان احد اهم اهدافه الرئيسة هي الحرب على الارهاب).

وعلى الرغم من تشعب وتعقد الموضوعات وامكانية لجوء المرشحين الى اسلوب التعمية والغموض في التعامل معها، تظل اراء الحزبين ووجهات نظرهما الايدولوجية متباينة بخصوص اميركا وسياستها الخارجية، ومن شأن وجهات النظر هذه ان تعكس كيفية تصرف كل حزب في حال فوزه فيما بعد، ان امريكا من وجهة نظر الديمقراطيين لاتستطيع ان تقود العالم بمفردهما، بل هي واحدة من ضمن قوى اخرى [٢٧]، اذ لدى هؤلاء نزعة طبيعية نحو المركزية الاوربية، لذلك تجد المرشحين الديمقراطيين اكثر ميلا الى التفاوض مع الدول الاخرى ثم العمل معها سويا والتشارك في اتخاذ القرارات.

اما الجمهوريون فيرون في امريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم، وانها كسبت موقعها هنا عبر التفوق العسكري والتكنولوجي والمفاهيم الامريكية عن الديمقراطية والحرية

([٢٧]) منذر سليمان، مصر سبق ذكره، ص٣١.

الاقتصادية، وعلى الرغم من اعتبارهم للعمل مع الدول الاخرى، امرا مرغوبا فيه احيانا، فهم يرون ان دور امريكا القيادي في هذا العالم يجبرها على العمل بصورة منفردة ولو كان في هذا الامر مالا يروق [٢٨].

وطبقاً للبروفيسور (ميرو سلاف نينسيك) [٢٩] الذي قال، رغم أن العديد من الاميركيين ومنذ عهد بعيد بدوا وكأن لديهم فهماً وأهتماماً قليلاً بالقضايا الدولية فإن السياسة الخارجية تهم نسبة كافية من الناخبين بحيث يكون لها أثر لا يستهان به على نتيجة الانتخابات [٣٠].

وفي مقال تضمنه كتاب بعنوان "المصادر المحلية للسياسية الخارجية الاميركية" الذي حدده يوجين ويتكوف و جيمس ماكورماك، يحلل نينسيك القضايا التي تحفز الناخبين الاميركيين ويستنتج أنّه رغم إن السياسة الخارجية كانت اهم قضية بنسبة ١٠% من الناخبين في عام ٢٠٠٠ فإن نصف الناخبين اعتبروا السياسة الخارجية أهم أثر على قراراتهم باختبار المرشح الرئاسي في عام ٢٠٠٤، مشيراً إلى دواعي اهتماماتهم تزايدت حيال الارهاب والوضع في العراق [٣١].

فقد ادت الشهور التي سبقت إنتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ إلى مناقشات مفعمة بالحيوية والحماس عن العراق، الرئيس الاميركي بوش في اصراره على ضرورة "مواصلة الدرب" كان يشير بانتضام إلى مؤشرات على الرغم من الانتكاسات التي وقعت من وجهت نظره على يد مجموعة من المقاومين المتعصبين الممولين من الخارج والمصممين على تنفيذ مآربهم وقد أسماهم وفق رؤياه القوى المعادية للعراق، أعداء الحرية، المتعصبين... الخ،

على الرغم من أن العراق يتقدم باطراد نحو استقرار وديمقراطية، شملت هذه المؤشرات نقل السيادة الذي تم في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وتدريب ونشر أعداد متزايدة من قوات الامن العراقية، ورفع مستوى المعيشة والتحسينات المادية وحرية الكلام والتقدم نحو إنتخابات، إلى جانب تعبيرات متعددة عن رغبة الشعب العراقي في الحكم الذاتي وفي الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

([٢٨]) منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

([٢٩]) اختصاص علوم سياسية في جامعة كاليفورنيا بديفيس.

([٣٠]) ستيفن كومن، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركيةاف متعاظم وراء أصوات الناخبين الاميركيين، مكتب الاعلام الخارجي. http://usinfo.state.gov

([٣١]) بال دانوي، الامن والمؤسسات الاورو – أطلسية، مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٢.

ومن الامور التي كانت لها دلالة خاصة والتي لاحظها الرئيس بوش كثيراً، أنه "في كل مرحلة من هذه العملية لاقامة حكومة ذاتية، كان الشعب العراقي وقادته يفون بالمواعيد التي حددوها بأنفسهم" (٣٢).

على النقيض من ذلك كان السناتور جون كيري يدعو إلى "بداية جديدة" ويرسم صورة مشروع أصابة الاخفاق، حيث الشرطة العراقية سيئة التدريب سيئة التجهيز، وحيث مناطق شاسعة من البلد تحت سيطرة جماعات مسلحة والمساعدة لاعادة الاعمار ضاعت في الفساد والعجز المالي ولم تصل أبداً إلى الشعب العراقي.

ومع ذلك لم يكن هناك في توصياتهما ما يمكن أن يميز بينهما، مزيد من التدريب لرجال الشرطة وقوات الامن لمساعدة القوات الاميركية، ومشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي، وتعزيز لإعادة الاعمار وتحسين للبنى التحتية وتكثيف الجهود لضمان إجراء إنتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وأن تجري بقية عملية تسليم السلطة في حينها، وكان يبرز وراء هذه الوصفات المشتركة فكرة مشتركة بالمثل بأن إقامة حكومة منتخبة على وجه السرعة من شأنه أن يعمل أولاً جنباً إلى جنب، ثم تتسلم السلطة تدريجياً من القوات الاميركية من أجل الحاق الهزيمة بالجماعات المسلحة (٣٣).

على كل حال، فإن جدول اعمال أي ادراة جديدة ستغلب عليه الحاجة إلى تثبيت الاستقرار في العراق، وتحديات راسخة كالامن الداخلي ومكافحة الارهاب وبنتيجة ذلك لم تكن التحديات الامنية كأمر تفصيلي للاعمال المطلوبة لمواجهتها هي التي ميزت كثيراً بين المرشحين بالنظر إلى أن الرئيس بوش كان قد أمر ببدء العملية العسكرية وكان السيناتور جون كيري وزميله جون إدواردز المرشح لمنصب نائب الرئيس قد صوتا لمصلحة هذه السياسة وركز كيري حملته على موضوع أن الادارة أخطأت في الحسابات بالاندفاع إلى الحرب دون خطة السلام وزعم أن في إمكانه التصرف بشكل أفضل في التعامل مع النتائج وذكر، "بالنوع المناسب من القيادة من قبلنا يمكن تعبئة الناتو كي يساعد في تثبيت الاستقرار في العراق والمنطقة وإذا قبل الناتو فسيقبل الاخرون أيضاً" (٣٤).

وفي ضوء نجاح الدفاع عن أرض الوطن قدم كيري بديلاً لخوض حرب على الارهاب تكون أذكى وأكثر فاعلية بخصوص المخابرات لاحظ كيري إن الادارة انتظرت ثلاثة أعوام بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تبدأ أصلاح مخابراتنا، وأشار إلى أن جهازاً جديداً ومكتباً جديداً لن يساعدنا على التغلغل في منظمات إرهابية تنشط في عقر دارنا إلا إن ثلاثة

---

(٣٢) بال دانوي، المصدر السابق، ص١٣٣.
(٣٣) مصدر نفسه، ص١٣٤.
(٣٤) بال دانوي، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.

عروض إصلاحية رئيسة كانت محط إجماع الحزبين وهي تعيين مدير للمخابرات القومية، وهيكلة جماعة المخابرات لمواجهة تهديدات الوقت الحاضر وتقوية المخابرات البشرية.

وقد صعب الامر طرح المسألة في خضم الحملة بشأن الأمن وكان من الفكر الملموس على جدول اعمال الحزب الديمقراطي والتي أظهرت فوارق واضحة بين الحزبين تسريع تأمين مواد نووية "صالحة لصنع القنابل" وبخاصة في روسيا فقد قدم كيري مقترحات عدة تتعلق بخطر الانتشار وإجراءات مراقبة لمراقبة الاسلحة وتضمنت المبادرة الامنية مبادرة تحرير أمريكا من إعتمادها التهديد على نفط الشرق الاوسط، لكنهما على ما يظهر لم يضربا على وتر الهموم الامنية المركزية للناخب الامريكي.

باختصار رغم وجود اختلافات واضحة بين موقفي الحزبين فانهما قلما قدمت بدائل للمستقبل. وقد كانت الاختلافات الفلسفية في السياسات الخارجية ظاهرة عندما شدد كيري على الايمان بالامن الجماعي والتحالفات واحترام المؤسسات الدولية والقانون الدولي، المشاركة المتعددة الاطراف واستخدام القوة لا كخيار أول بل كخيار أخير حقاً [٣٥].

وفي مجالات أخرى كان يصعب ترجمة الرسالة إلى سياسات ملموسة، وفسر إنتصار جورج دبليو بوش أخيراً بهامش ٣% بانه عموماً تصويت شعبي على الاستمرارية والثبات على السياسة الامنية والقومية.

وهذا يعني أن الشؤون الخارجية يمكن أن تكون نقطة الحسم بين الفوز والهزيمة، لانه حتى الناخبين الذين لا يعتبرون السياسة الخارجية اهم قضية يعتبرونها ذات أهمية كافية بحيث إنها تؤثر على قراراتهم الانتخابية [٣٦].

وفي أوائل حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية لعام ٢٠٠٨، بينما السياسة الخارجية الاميركية هي موضوع مهم للنقاش، يقوم المرشحون بشرح أجنداتهم الرئاسية ويوجزون أفكاراً لتحسين الصورة العالمية للبلاد بينما يحافظون على مكانتها القيادية وأمنها الوطني.

وحقيقة إن المتنافسين يتناقشون بصورة منتظمة تداعيات الحرب على العراق، والجهود المبذولة لمكافحة الارهاب الدولي فضلاً عن مواضيع أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية هي حقيقة تجسد الاهمية التي يعلقها الناخب الاميركي العادي على تلك القضايا.

فمثلاً السناتور الديمقراطي من الينوي باراك اوباما أثار أهتماماً في وسائل الاعلام بإعرابه عن رغبته في الاجتماع بقادة أجانب يتجنبهم عادة القادة السياسيون الاميركيون ومهاجمة أهداف القاعدة في باكستان، وانتقدت السناتور هيلاري كلنتون من نيويرك علناً رئيس الوزراء نوري المالكي.

([٣٥]) بال دانوي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.
([٣٦]) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.

وفي الجانب الجمهوري دعا حاكم مساتشوستس السابق ميت رومني إلى إنشاء قوة شراكة خاصة لمكافحة الاهاب خارج الولايات المتحدة، وعارض رئيس بلدية نيويورك السابق رودي جولياني إنشاء دولة فلسطينية في ظل الظروف الراهنة [٣٧].

ويذكر البروفسور ميروسلاف نينسيك، إن على مراقبي الانتخابات أن يأخذوا تصريحات السياسة الخارجية أثناء الحملات الانتخابية مأخذاً جدياً لأن المسؤولين المنتخبين يتصرفون عادة إلى حد كبير وفقاً لمواقفهم أثناء الحملة الانتخابية على الاقل في المراحل الاولى لتوليهم الحكم. ويذكر أيضاً إن التصريحات التي يتم الادلاء بها أثناء الحملة الانتخابية غالباً ما تتلائم مع أفضليات الناخبين الاساسيين للمرشحين وتوفر تنبؤاً معقولاً بما سيفعلونه.

لكن بعد سنتهم الاولى من الحكم يمكن للرؤساء أن يتخلوا عن تعهداتهم ووعودهم بشأن السياسة الخارجية إذا قرروا إن تلك التعهدات لا تستجيب لـ "الافضليات المحلية الحالية" الافضليات ضمن مجموعة مستشاريهم والواقع الدولي المتطور.

ووفقاً لنموذج نينتسيك من الكيفية التي تؤثر فيها الدورة الانتخابية الاميركية على صنع القرار في السياسة الخارجية الرئاسية، فإنه نادراً جداً ما تعكس السنتان الثالثة والرابعة من الولاية الرئاسية المواقف التي أعلنت أثناء الحملة الانتخابية، وهذا يشمل رؤساء لا يواجهون إعادة إنتخاب ويكونون في الغالب أكثر اهتماماً بمكانتهم في التاريخ من تعهداتهم أثناء الحملة الانتخابية.

وكمثل على ذلك، قال إن كلا من رتشارد نكسون ورونالد ريغان أرادا أن يجريا تذكرة في التاريخ على أنّه أحدث فرقاً كبيراً بالنسبة إلى السلام وقد مكنه ذلك أن يظهر قدراً كبيراً من المرونة في الجزء الاخير من رئاسته والواقع أن نيكسون وريغان، كلاهما ينظر اليهما على انهما كانا متصلبين تجاه الشيوعية، وقد أدهشا كثيراً من المراقبين في السنوات الاخيرة من رئاستهما، فانفتاح نيكسون في عام ١٩٧٢ على الصين الشيوعية وسعيه وراء محادثات مع الاتحاد السوفياتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن مقارنته بمؤتمر القمة الذي عقده ريغان مع رئيس الوزراء السوفياتي ميخائيل غورباتشوف وتوقيعه معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في عام ١٩٨٧.

وذكر نينتسك بان الرئيس بوش ركز في حملته الانتخابية لعام ٢٠٠٤ بصورة رئيسية على قضايا السياسة الخارجية كالارهاب والعراق، يريد عرضاً عن ذلك أن يتذكره المؤرخون لالتزامه وصلابته وقال أنّه ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا تراجعاً أقل بعض الشيء عن سياسته السابقة مما أظهره اسلافه. وأضاف أن على مراقبي الانتخابات الامريكية أن يوجهوا

([٣٧]) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.

اهتماماً شديداً إلى تصريحات السياسة الخارجية الصادرة أثناء حملات الكونغرس الانتخابية، وقال إن اعضاء مجلسي النواب والشيوخ أيضاً ينتخبون على أساس برامج تتعلق بالسياسة الخارجية شأنهم شأن مرشحي الرئاسة الحاليين أكثر مما كان حالهم قبل عشرين عاماً، وتابع نينتسك قائلاً إنه مثلما كان هذا الانبعاث لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب فيتنام، لديك الآن انبعات لاهتمام الكونغرس في اعقاب حرب العراق" ثم خلص قائلاً: "إن الناخبين ومراقبي السياسة الخارجية يحسنون صنعاً بان ينتبهوا لتصريحات الحملات الانتخابية نظراً إلى الاحتمال بأن كلاً من مجلسي النواب والشيوخ سيريد أن يسمع صوته في مناقشات السياسة الخارجية" [٣٨].

والسؤال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد دراسة هذا الموضوع. إذا فاز المرشح في الانتخاب وحاول تطبيق شعارات حملته الانتخابية والخاصة بالسياسة الخارجية، فهل سيقبل الكونغرس بهذه الافكار، علماً إن الكونغرس هو الهيئة المناطة بسن القوانين ؟ إن المسألة التي سيراقبها الجميع عن كثب هي بالطبع سياسة الادراة الاميركية الجديدة في شأن الحرب في العراق، وقد ذكرت سوزان رايس Susan Rice إن أعضاء الكونغرس يتمنون من الآن أن تكون مسألة العراق غائبة تماماً عن حملة انتخابات الرئاسة القادمة (٢٠٠٨) لانها اثبتت أثرها الفتاك في إنتخابات نصف المدة الرئاسية.

وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا لم تحل مشكلة العراق قبل إنتخاب الرئاسة فسيكون لها تأثير كبير في فرص الجمهوريين في عام (٢٠٠٨) [٣٩] ولهذا فإن الجمهوريين لهم مصلحة قوية في تغيير المسار الراهن في العراق، وقد أصبحوا يتحدثون بهذا المعنى حتى قبل الانتخابات الاخيرة.

وأضافت رايس (التي لا تربطها صلة بوزيرة الخارجية الامريكية) أن اللغز هنا يكمن في أن هذا الموقف الجديد من الجمهوريين لا يعني إن الرئيس بوش يشاركهم هذه المصلحة، والسبب واضح، وهو أنّه لن يكون مرشحاً في عام ٢٠٠٨ وتبقى مسألة مفتوحة، مع ذلك فقد اعتبرت أن تعيين روبرت غيتس لتولي منصب وزير الدفاع هو خطوة مشجعة، لانه كان طوال الوقت من المنتقدين لسياسة الادارة في العراق كما إنه دافع عن فكرة التواصل مع جيران العراق، وبخاصة ايران وسوريا، وهي خطوة ضرورية للتوصل إلى نتيجة سياسية قادرة على الاستمرار [٤٠].

([٣٨]) ستيفن كوفمن، مصدر سبق ذكره.

([٣٩]) سمير كرم، الانتخابات الاميركية، نتائجها ودلالاتها في تحليلات مراكز الابحاث، المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٢/ ٢٠٠٦، ص١٦٢.

([٤٠]) المجموعة الدولية للازمات، ماذا بامكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق ؟ مجموعة باحثين، مناهضة إحتلال العراق، دراسات ووثائق أميركية عالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧٢.

المعروف عن الديمقراطية الامريكية استمراريتها ومرونتها وتكيفها، ولكن فترة وصلاحيات الرئاسة غالبا ماستورد الطريقة التي سيتعرف بها الرئيس، بغض النظر عن ارائه ومواقفه السابقة لانتخابه ومهما يحدث من مفاجات حول من سيحتل البيت الابيض فأن السياسة الاميركية تجاه العراق لن تشهد تغيرات دراماتيكية [٤١] فالسياسة الاميركية اتجاه الفلسطينيين لم تتغير بشكل واضح على الرغم من تعاقب عدة رؤساء على امريكا.

ومن غير الواقعي ايضا ان نتوقع انسحابا سريعا للقوات الامريكية من العراق بعد ٢٠/ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، فلن يجازف أي رئيس امريكي بتحمل الاضرار السياسية التي ستنجم عن الانسحاب، اذا ماتم اعتباره هزيمة او تقهقرا، وبالتالي فانه اذا تغير دور القوات الامريكية في العراق وتم سحب بعض الجنود، فسوف لن يكن هناك انسحاب كامل لامريكا من العراق [٤٢].

على كل حال، فإن خطورة الوضع الراهن والتحديات الجسام التي تواجهها الولايات المتحدة تفترض إعادة النظر بالطريقة التي تحكم فيها الولايات المتحدة بما فيها طبيعة النظام الرئاسي كما تخيله الآباء المؤسسون، لقد ثبت بالتجربة إن هناك ثغراً جوهرياً يعاني منها النظام السياسي الاميركي، تبدأ بطبيعة النظام الانتخابي الذي يتم بموجبه انتخاب الرئيس الاميركي وما جرى في إنتخابات عام ٢٠٠٠ وفي إنتخابات ٢٠٠٤ أدلة ساطعة على ضرورة معالجة هذا الخلل الخطير، ولا تنتهي بضرورة تعديل قانون سلطات الحرب بما يكفل في التطبيق العملي [٤٣] إناطة أمر شن الحرب وإعلانها بالكونغرس كما رغب الاباء المؤسسون وليس للرئيس تعيين الحالات التي يمكن أستخدام القوة العسكرية خارج حدود الولايات المتحدة، وتقليص الفترة الممنوحة لتصديق الكونغرس من ٦٠ يوماً كما هو قائم حالياً إلى عشرة أيام أو عدة أسابيع على الاكثر، وعندما تم وضع هذه المهلة كان العالم يسير على وتيرة بطيئة لا تعد باعشار الثواني كما نشهد حالياً، فبإمكان أي رئيس أميركي أن يتورط عسكرياً في أي مكان في العالم خلال ساعات أو أيام على الاكثر ويفرض أمراً واقعاً على الشعب الاميركي وعلى الكونغرس الذي لن يكون أمامه حق الممارسة الدستورية في معالجة الامر قبل الوصول إلى حافة الهاوية – الحرب– [٤٤].

المحور الثاني: واقع وجود القوات الأمريكية في العراق

([٤١]) منذر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.
([٤٢]) المصدر نفسه، ص٤٢.
([٤٣]) سمير كرم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.
([٤٤]) المصدر نفسه، ص١٦٣.

عند البحث حول احتمالات انسحاب القوات العسكرية الامريكية من العراق، فانه من المنطقي التطرق الى حقيقة وجود تلك القوات او بمعنى ادق حقيقة شرعية وجود تلك القوات، وشرعية قرار شن الحرب ضد العراق، والقرارات الصادرة من مجلس الامن.

وبطبيعة الحال فان هناك دوافع تقف وراء استمرار بقاء تلك القوات رغم مرور خمس سنوات على الاحتلال الامريكي للعراق. ومن ثم فان هذا الفصل سينصرف الى بيان:

- شرعية وجود القوات الامريكية في العراق.
- دوافع الوجود الامريكي في العراق.

اولاً: شرعية وجود القوات الامريكية في العراق :

شنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق في آذار/٢٠٠٣ بموجب القرار ١٤٤١ والذي اتخذه مجلس الامن في ٨/تشرين الثاني/٢٠٠٢ وذلك بعد ان فشلت في استحصال قرار صريح من مجلس الامن باستخدام القوة ضد العراق في شباط/٢٠٠٣. لذا فان هذا المبحث سينصرف لبيان مسألتين:-

الاول:- مداخل عدم شرعية وجود القوات الامريكية في العراق.

الثاني:- القرارات الصادرة من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق.

١- مداخل عدم شرعية وجود القوات الامريكية في العراق:-

على الرغم مما هيأت الولايات المتحدة الامريكية من دوافع (شرعية) للحرب واهداف معلقة تصب في اتجاه الامن الجماعي الدولي، الا ان هناك مداخل متعددة قانونية وسياسية تعزز من عدم شرعية الحرب ومن ثم عدم شرعية احتلال العراق وهي:-

١- المدخل العام في عدم شرعية الحرب:- ويتدرج ضمن هذا المدخل كل ما يخص نصوص ومواد القانون الدولي والاعراف الدولية ومواثيق الامم المتحدة والتنظيمات الاقليمية في العالم، ويمكن ايضاح عدم شرعية الحرب من خلال انتهاكها لمبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية [٤٥]، الذي يعد احد وسائل ضمان السلام العالمي حيث تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة (حفظ السلم والامن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفاعلة لمنع الاسباب التي تهدد السم ولازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السليمة، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم او لتسويتها).

(٤٥) محمد الهزاط: "الحرب الامريكية- البريطانية على العراق والشرعية الدولية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٩٢)، ٢٠٠٣)، ص٧٩.

اما الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الميثاق فتنص على ان (يقضي جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر). فضلاً على ان الحرب على العراق تعد انتساكاً لمبدأ حظر اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية، اذ تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي (يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لاي دولة او على أي وجه اخر، لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة).

فضلاً عن ان قرار الحرب على العراق يعد انتهاكاً لمبدأ حظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول على الرغم من ان الميثاق لم يوضح مصطلح (التدخل) بصورة دقيقة في المادة الثانية الفقرة السابعة "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

من ثم اختلف الفقه الدولي في ايضاح المفاهيم المرتبطة بماهية التدخل وخاصة المتصلة بالممارسات الدولية المتباينة والمتناقضة تبعاً لاعتبارات (مصلحة انتهازية) من ثم فان الفقه الدولي لم يدخر وسعاً في تعريف التدخل ويمكن حصره بان التدخل "عبارة عن قيام دولة بالتعرض بسلطاتها في شؤون دولة اخرى بصورة تفرض عليها خطاً تسير عليه بشأن مسألة او عدة مسائل"، والتدخل يمكن ان يتم في الشؤون الداخلية او الخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة او غير مباشرة، ويتم باستعمال القوة المادية او بمجرد التهديد بها"[٤٦].

٢- المدخل الخاص في عدم شرعية احتلال العراق:- هو المدخل الذي يدخل ضمن خصوصية حالة العراق، حيث ان العراق خضع لنظام عقوبات ولجان تفتيش متعاقبة وافق عليها النظام السابق ووقع عليها في خيمة من صفوان بعد حرب ١٩٩١ نظير بقاءه في السلطة والسماح له بقمع الانتفاضة الشعبانية. فان ابرز المداخل الخاصة بعدم شرعية الحرب واحتلال العراق هي:-

أ- عدم صدور قرار من مجلس الامن بمنح الولايات المتحدة الامريكية التفويض للحرب: حاولت الولايات المتحدة الامريكية الحصول على قرار صادر من مجلس الامن في منطقة الخليج العربي الا انه بعد ما تبين استحالة تحقيق الاجماع وحصول القرار على التأييد وبالذات من قبل فرنسا وروسيا الاتحادية من ثم اعلن المنسوب البريطاني انتهاء مرحلة

([٤٦]) انظر: المواد الاولى والثانية من ميثاق الامم المتحدة.

(العمل الدبلوماسي) وسحب مشروع القرار قبل التصويت عليه من جدول اعمال مجلس الامن [٤٧].

والتحرك بشكل منفرد بالاستناد الى القرار رقم (١٤٤١) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته (٤٦٤٤) في ٨/تشرين الثاني/ ٢٠٠٢، بناءاً على الفقرة (١٣) من القرار والتي تنص "يذكر في هذا السياق بان المجلس حذر العراق مراراً انه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزماته" وبناءاً على تلك الفقرة شنت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الحرب في حين ان الفقرة (١٤) من نفس القرار تذكر "يقرر ان يبقى المسألة قيد نظره" أي ان القرار لا يمنح التفويض الكامل للحرب واحتلال العراق.

وفي تصريح للامين العام السابق كوفي عنان في لقاءٍ له مع اذاعة (BBC) في ١٥/ايلول/٢٠٠٤، اوضح "ان القرار الامريكي باجتياح العراق في آذار/٢٠٠٣، كان غير شرعي وكان من الضروري صدور قرار ثانٍ عن مجلس الامن للموافقة على الاجتياح الامريكي وان ذلك غير منطبق مع ميثاق الامم المتحدة ولم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على موافقة مجلس الامن تجعل الحرب على العراق بصفة شرعية" [٤٨]

الحرب ومن وجهة نظر الامين العام للامم المتحدة نصت لزم قرار يتضمن شن الحرب او استخدام القوة ضد العراق وبما ان الامم المتحدة لا تملك امكانية استخدام القوة فان القرار المفترض ذاته يستلزم تفويض دولة وهي الولايات المتحدة الامريكية لاستخدام القوة بارادة الامم المتحدة. ومن هنا نطرح تساؤل مهم الم تكن الفرصة مؤاتية عام ١٩٩١ للاطاحة بصدام حسين وبايدي عراقية عقب الثورة الشعبانية الا ان القرار الاطاحة به جاء وفق المصالح والارادة الامريكية.

ب- الحرب الوقائية على العراق في اطار المادة (٥١) من الميثاق:- في اطار المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة التي تسوغ حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حيث تنص المادة "انه ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينقص الحق الطبيعي للدول افراداً او جماعات في الدفاع عن انفسهم اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء الامم المتحدة حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين" وبقدر تعلق الامر بحالة العراق فان العراق لم يمارس فعل العدوان على الولايات المتحدة الامريكية او بريطانيا، او اية دولة اخرى ولم يكن بامكانه ان يقوم بفعل العدوان لأنه اصلاً تحت الرقابة الدولية في نشاطاته كافة السياسية والعسكرية والمالية والتجارية لذا فان ركون الولايات المتحدة الامريكية الى حق

([٤٧]) د. احمد يوسف القرعي: "مجلس الامن ومأزق الامن الجماعي الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد(١٥٢)، ٢٠٠٣، ص٤٤.

([٤٨]) مركز الانباء الامم المتحدة ١٥/ايلول/٢٠٠٤. WWW. Unorg. Com.

الدفاع الشرعي لأن النظام المخلوع قد مثل خطراً لجيرانه منذ عام ١٩٨٠ وارتكب جرائم ضد الشعب العراقي في مناسبات وانتفاضات مختلفة دون ان تحرك الولايات المتحدة الامريكية ساكناً وما كان توقيت آذار/٢٠٠٣ الا توقيتاً مناسباً لها ولاهدافها داخل العراق والمنطقة وليس خوفاً على جيران العراق او لتحقيق الديمقراطية وانقاذ الشعب العراقي.

٢- القرارات الصادرة من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق:-

بعد ان اضحى الاحتلال امراً واقعاً اخذت الولايات المتحدة الامريكية على استقدام منظمة الامم المتحدة الى العراق وكانت الاخيرة مدفوعة لتؤطر الاحتلال ومن ثم منحه الصفة الشرعية عبر سلسلة قرارات كانت على النحو الاتي:-

١- القرار رقم (١٤٨٣) في ٢٢/آيار/٢٠٠٣:- وهو اول قرار صدر من مجلس الامن بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق حيث شدد على ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال حيث نص القرار في مقدمته "واذ يلاحظ الرسالة المؤرخة في ٨/آيار/٢٠٠٣ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائميين للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٢٠٠٣/٥٣٨/د) واذ يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)"[٤٩] بمعنى انه وضع مجموعة التزامات دولية على الدولتين بوصفهما دول احتلال، الى جانب ذلك تضمن القرار في فقرة (١) رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي نصت "يقرر ان لا تسري بعد الان تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية او الاقتصادية والمفروضة بموجب القرار (٦٦١)(١٩٩٠) والقرارات اللاحقة". كما تضمن القرار التأكيد على البحث عن اسلحة الدمار الشامل التي من المحتمل امتلاك العراق منها.

٢- القرار رقم (١٥٠٠) في ١٤/آب/٢٠٠٣:- هذا القرار صدر على خلفية انشاء مجلس الحكم وعلى الر غم من الاخير كان تحت وصاية الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر)، الى جانب تضمن القرار فقرة تخص انشاء بعثة الامم المتحدة في بغداد لاداء مهامها في العراق الى جانب الولايات المتحدة الامريكية [٥٠].

٣- القرار (١٥١١) في ١٦/تشرين الاول/٢٠٠٣:- صدر القرار عقب تفجير مقر الامم المتحدة في بغداد ومقتل ممثل الامين العام ومساعديه في العراق. لذا اكد القرار على ان العراق هو تحت سيطرة القوات الامريكية من خلال تأكيده ما نصه "واذ يقرر ان الحالة في العراق، رغم تحسنها، ما زالت تشكل خطراً على السلام والامن الدوليين" من ثم فان القوات

([٤٩]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٤٨٣).
([٥٠]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٠٠).

الموجودة في العراق تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، الى جانب تسميته للقوات الامريكية الموجودة في العراق والمتحالفة معها بـ(القوات متعددة الجنسيات) وتخويلها باتخاذ التدابير اللازمة لصيانة الامن والاستقرار في العراق من ثم تحولت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والدول المتحالفة من قوات احتلال الى قوات متعددة الجنسية مفوضة من مجلس الامن بموجب هذا القرار [٥١].

٤- القرار (١٥٣٨) في ٢١/نيسان/٢٠٠٣:- صدر هذا القرار عقب فضيحة الفساد في برنامج (النفط مقابل الغذاء) الذي شكل بموجب القرار (٩٨٦) في ١٤/نيسان/١٩٩٥، بين العراق والامم المتحدة، حيث تسربت العديد من التقارير والوثائق التي تؤكد على تورط موظفي دوليين بصفات وتسير من عقود البيع التجارية مع العراق واوصى القرار بتشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في تورط الموظفين التابعين للامم المتحدة العاملين في البرنامج الانف الذكر[٥٢]. يذكر انه كشفت من عمليات غش وفساد بين موظفي الامم المتحدة ونظام صدام وتم الكشف عنها بموجب قرار تشكيل لجنة عرفت باسم "لجنة التحقيق المستقلة في برنامج النفط مقابل الغذاء للامم المتحدة برئاسة (بول فولكر) لذا عرفت فيما بعد بـ(لجنة فولكر) والتي اصدرت اكثر من ستة تقارير متلاحقة تكشف حالات الفساد لموظفي برنامج النفط مقابل الغذاء وخلصت اللجنة في اخر تقرير لها بان مجموع القضايا الفساد والرشاوي وصلت ما قيمته (٦٤) مليار دولار[٥٣].

٥- القرار (١٥٤٦) في ٨/حزيران/٢٠٠٤:- جاء القرار على خلفية انبثاق الحكومة العراقية المؤقتة على انقاض مجلس الحكم المنحل، الى جانب احتواء نص القرار الى انهاء ما اطلق عليه بـ(سلطة الائتلاف المؤقتة) بتاريخ ٣٠/حزيران/٢٠٠٤ الى جانب انهاء حظر بيع وتوريد الاسلحة والاعتدة اللازمة للحكومة العراقية و(القوات المتعددة الجنسية) [٥٤].

٦- القرار (١٥٥٧) في ١٢/آب/٢٠٠٤:- بموجب هذا القرار تم انشاء بعثة للمنظمة الدولية في العراق لتقديم المساعدة وتمكين العراقيين من تجاوز الاثار السلبية وتطوراتها على الساحة العراقية [٥٥].

٧- القرار (١٦١٩) في ١١/آب/٢٠٠٥:- تضمن القرار انشاء بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق تأكيداً على دور الامم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية

---

(٥١) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥١١).
(٥٢) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٣٨).
(٥٣) لمزيد من التفصيل حول تقارير لجنة (فولكر) انظر: فضيحة النفط مقابل الغذاء، الحالة في العراق WWW. Unorg. Com.
(٥٤) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٤٦).
(٥٥) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٥٥٧).

وقد حدد القرار اثني عشر شهراً في تمديد بعثة الامم المتحدة واستعراض ولاية البعثة المذكورة بعد اثني عشر شهراً او قبل ذلك الموعد اذا ما طلبت حكومة العراق ذلك [٥٦].

٨- القرار (١٦٣٧) في ٨/تشرين الثاني/٢٠٠٥:- يؤكد على اهمية الانتخابات التي ستفرز الجمعية الوطنية الانتقالية وصياغة دستور البلاد. ايضاً تضمن القرار تمديد بقاء القوات الامريكية في العراق بموجب طلب رسمي من رئيس الوزراء العراقي انذاك السيد ابراهيم الجعفري ويؤكد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا يفرض بقاء القوات الامريكية للتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق[٥٧].

٩- القرار (١٧٠٠) في ١٠/آب/٢٠٠٦:- تضمن القرار تمديد بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق مؤكداً على ضرورة تفعيل دور الامم المتحدة في العراق ومتابعة الامين العام للأمم المتحدة لاخر التطورات المتعلقة الاتفاق الدولي للعراق [٥٨].

١٠-القرار (١٧٢٣) في ٢٨/تشرين الثاني/٢٠٠٦:- رحب القرار بتشكيل الحكومة العراقية التي جاءت عبر صناديق الاقتراع مؤكداً على ضرورة الاستمرار في دعم الاستقرار والمصالحة والوحدة الوطنية في العراق. يؤكد القرار على اعترافه بـ(الاتفاق الدولي مع العراق) من اجل اقامة شراكة مع محبو العراق اقليمياً ودولياً. كان القرار قد جاء بناءاً على رسالة موجهة الى مجلس الامن من قبل رئيس الوزراء العراقي بتاريخ ١١/تشرين الثاني/٢٠٠٦ والمتضمنة الابقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات، لذا اكد القرار على ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين لذا وهي تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق وتجديد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات بناءاً على طلب حكومة العراق، على ان يتم استعراض تلك الولاية في موعد اقصاه ١٥/حزيران/٢٠٠٧ على ان تواصل الولايات المتحدة الامريكية نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات تقديم تقرير فصلي عما تبذله من جهود وما تحرزه من تقدم [٥٩].

١١-القرار(١٧٦٢) في ٢٩/حزيران/٢٠٠٧:- جاء في هذا القرار استعراض كامل وشامل لنشاط الامم المتحدة والقرارات الدولية ولجان التفتيش المتعاقبة المتعلقة بتدمير الاسلحة النووية والكيمياوية العراقية، وبناء على انضمام العراق الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وكذلك الضمانات المقدمة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قبل العراق لذا جاء القرار ليتضمن انهاء ولايتي لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي انشأتى بموجب القرارات ذات الصلة على ان يقوم العراق بتقديم تقرير الى مجلس

([٥٦]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦١٩).
([٥٧]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٦٣٧).
([٥٨]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٠٠).
([٥٩]) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٢٣).

الامن في غضون سنة من تاريخ القرار يوضح التقدم المحرز في جميع معاهدات نزع الاسلحة وعدم الانتشار النووي ولا سيما اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتكديس واستخدام الاسلحة الكيميائية والبروتوكول الاضافي الملحق بانفاق الضمانات مع مراعاة ضوابط الاستعمال المزوج للمواد والقوانين التصدير العراقية مع المعايير الدولية. على ان يبقى العراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة[٦٠].

١٢-القرار (١٧٧٠) في ١٠/آب/٢٠٠٧:- جاء في القرار ترحيب الامم المتحدة بتنفيذ العهد الدولي الموقع لدول جوار العراق الجغرافي في ٣/آيار/٢٠٠٧، الى جانب تمديد ولاية بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق لفترة مدتها اثنا عشر شهراً من تاريخ القرار على ان يتولى ممثل الامين العام للامم المتحدة تقديم المشورة والدعم والمساعدة في حال ان تم طلب ذلك من الحكومة العراقية وفي المجالات كافة الانسانية والسياسية والاقتصادية [٦١].

١٣-القرار (١٧٩٠) في ١٨/كانون الاول/٢٠٠٧:- تضمن القرار استعراض سريع للوضع في العراق وجهود الحكومة العراقية في تحقيق الاستقرار الى جانب بعض من نصوص القرارات السابقة والمهمة التي صدرت من مجلس الامن. وجاء في القرار ان العراق لا يزال يشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين ويجدد وجود القوات المتعددة الجنسية والتفويض الممنوح الى الولايات المتحدة الامريكية والتأكيد على ان ذلك تم بناءاً على طلب موجه من الحكومة العراقية الى مجلس الامن حتى ٣١/كانون الاول/٢٠٠٨ [٦٢].

بناءً على ماتقدم اضحى الوجود الامريكي مشرعة بموجب القرارات الصادرة من مجلس الامن والتي هي بناءاً على طلب من الحكومات العراقية المتلاحقة، الى ان يتم انهاء هذا الوجود والذي من المفترض ان يتم وقف مراحل الا وهي:-

- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه دولة لم تعد تهدد الاستقرار والسلام العالمي.
- انهاء ولاية القوات الامريكية على العراق او التفويض الممنوح لها.
- اعلان العراق دولة مستقلة كاملة السيادة غير خاضعة لتفويض أي دولة او وصاية أي جهة.

ثانياً:- المعاهدة العراقية الامريكية بديلاً عن الفصل السابع:

بداية المعاهدة هي عبارة عن اتفاق يجريه طرفين او اكثر من اشخاص القانون الدولي العام تنتج عنها اثار قانونية وتترتب عليه التزامات سياسية واقتصادية وامنية وعسكرية

(٦٠) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٦٢).
(٦١) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٧٠).
(٦٢) لمزيد من التفصيل انظر: النص الكامل للقرار (١٧٩٠).

وثقافية وتقنية... متبادلة لاطراف المعاهدة مبنية على اساس اهلية الاطراف لدخول المعاهدة وتحقيق مصلحة ومنفعة متبادلة ايضاً [٦٣].

في ٢٠٠٨/١١/٢٦، اعلن عن ان اتفاق او توقيع اعلان مبادئ بين رئيس الوزراء العراقي ورئيس الجمهورية الامريكية[*] يمهد لاتفاقية طويلة الامد وفي المجالات كافة واهم تلك المجالات حسب ما اعلن عنه مكتب رئيس الوزراء العراقي هي: [٦٤].

١- المجال السياسي والدبلوماسي والثقافي:

١- دعم الحكومة العراقية في حماية النظام الديمقراطي في العراق من الاخطار التي تواجهه داخلياً وخارجياً.

٢- احترام الدستور وصيانته باعتباره تعبيراً عن ارادة الشعب العراقي، والوقوف بحزم امام اية محاولة لتعطيله او تعليقه او تجاوزه.

٣- دعم جهود الحكومة العراقية في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها ما جاء في بيان ٢٦آب٢٠٠٧.

٤- دعم جمهورية العراق لتعزيز مكانتها في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والاقليمية ليلعب دوره الايجابي والبناء في محيطه الاقليمي والدولي.

٥- العمل والتعاون المشترك بين دول المنطقة والذي يقوم على اساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة في حل النزاعات واعتماد لغة الحوار البناء في حل المشكلات العالقة بين مختلف دول المنطقة.

٦- تشجيع الجهود السياسية الرامية الى ايجاد علاقات ايجابية بين دول المنطقة والعالم لخدمة الاهداف المشتركة لكل الاطراف المعنية وبما يعزز امن المنطقة واستقرارها وازدهار شعوبها.

٧- تشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين.

٢- المجال الاقتصادي:

١- دعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية وتطوير قدراتها الانتاجية ومساعدتها في الانتقال الى اقتصاد السوق.

٢- المساعدة في دعم الاطراف المختلفة على الالتزام بتعهداتها تجاه العراق كما وردت في العهد الدولي مع العراق.

([٦٣]) د. عصام العطية: القانون الدولي العام، ط٦، (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠١) ص١٠٤-١٠٥.

(*) هذا الاتفاق جاء بناء على البيان الصادر من قبل القادة العراقيين بالمطالبة في اقامة علاقة دائمة ومستديمة م الولايات المتحدة الامريكية وهم كلا من: مجلس الرئاسة (السيد جلال الطالباني، السيد عادل عبد المهدي، السيد طارق الهاشمي) السيد رئيس اقليم كردستان (مسعود البرزاني) اضافة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي في ٢٦/آب/٢٠٠٧.

([٦٤])نقلاً عن موقع الحكومة العراقية ٢٠٠٧/١١/٢٦.

٣- الالتزام بدعم جمهورية العراق من خلال توفير المساعدات المالية والفنية لمساعدته في بناء مؤسساتها الاقتصادية وبناها التحتية وتدريب وتطوير الكفاءات والقدرات لمختلف مؤسساته الحيوية.

٤- مساعدة جمهورية العراق على الاندماج في المؤسسات المالية والاقتصادية والاقليمية والدولية.

٥- تسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية وخاصة الامريكية الى العراق للمساهمة في عمليات البناء واعادة الاعمار.

٦- مساعدة جمهورية العراق على استرداد اموالها وممتلكاتها المهربة وخاصة تلك التي هربت من قبل عائلة صدام حسين واركان نظامه وكذلك فيما يتعلق باثاره المهربة وتراثه الثقافي قبل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩.

٧- مساعدة جمهورية العراق على اطفاء ديونه والغاء تعويضات الحروب التي قام بها النظام السابق.

٨- مساعدة جمهورية العراق ودعمها للحصول على ظروف تجارية تشجيعية وتفضيلية تجعله من الدول الاولى بالرعاية في السوق العالمية واعتبار العراق دولة اولى بالرعاية من قبل الولايات المتحدة الامريكية بالاضافة الى مساعدته في الانضمام الى منظمة التجارة الدولية.

٣- المجال الامني:

١- تقديم تأكيدات والتزامات امنية للحكومة العراقية بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة اراضيه او مياهه او اجوائه.

٢- مساعدة الحكومة العراقية في مساعيها بمكافحة جميع المجموعات الارهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة والصداميين وكل المجاميع الخارجة عن القانون بغض النظر عن انتماءاتها والقضاء على شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها والحاق الهزيمة بها واجتثاثها من العراق على ان تحدد اساليب واليات المساعدة ضمن اتفاقية التعاون المشار اليها اعلاه.

٣- دعم الحكومة العراقية في تدريب وتجهيز وتسليح القوات المسلحة العراقية لتمكينها من حماية العراق وكافة ابناء شعبه واستكمال بناء منظوماتها الادارية وحسب طلب الحكومة العراقية. تتولى الحكومة العراقية تأكيداً لحقها الثابت بقرارات مجلس الامن الدولي طلب تمديد ولاية القوات المتعددة الجنسيات للمرة الاخيرة واعتبار موافقة مجلس الامن على اعتبار الحالة في العراق لم تعد بعد انتهاء فترة التمديد المذكورة تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين وما ينتج عن ذلك من انهاء تصرف مجلس الامن بشأن الحالة في العراق على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يعيده الى وضعه الدولي والقانوني السابق لصدور قرار

مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ في آب ١٩٩٠ ليعزز الاعتراف والتأكيد على السيادة الكاملة للعراق على اراضيه ومياهه واجوائه وسيطرة العراق على قواته وادارة شؤونه واعتبار هذه الموافقة شرط لتمديد القوات. واعتماداً على ما تقدم تبدأ وباسرع وقت ممكن مفاوضات ثنائية بين الحكومتين العراقية والامريكية للتوصل قبل ٢٠٠٨/٧/٣١ الى اتفاقية بين الحكومتين تتناول نوايا التعاون والصداقة بين الدولتين المستقلتين وذاتي السيادة الكاملة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والامنية.

هذا الاعلان الذي سيتم ترجمته الى معاهدة متكاملة قبل نهاية تموز/٢٠٠٨.

المفاوضات والمشاورات بين الطرفين لا تزال مستمرة وكان اخرها حسب ما اعلن تثبيت ثلاث شروط في غاية الاهمية من قبل المجلس السياسي الا وهي:

- عدم انشاء قواعد عسكرية دائمة للقوات الامريكية.
- عدم منح حصانة او تسهيلات للمتجاوزين للقوات الامريكية على ارض العراق.
- لا يحق اعتقال أي عراقي دون اذن مسبق من قبل الحكومة العراقية.

الابعاد الاقليمية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-

- تفعيل دور العراق لممارسة دور ايجابي في محيطه الاقليمي عبر المؤسسات الاقليمية. بطبيعة الحال فان الية العمل لتفعيل الدور العراقي تتمثل باستخدام النفوذ الدبلوماسي الامريكي على كافة الاطراف الاقليمية لمنح العراق الدور الريادي في محيطه الاقليمي.
- التأكيد على الاطراف الاقليمية في تنفيذ التزاماتها حيال العراق حسب ما جاء في العهد الدولي.
- محاربة تنظيم القاعدة والاطراف والجماعات المسلحة الموجودة في العراق عبر دول الجوار كافة.

ان كل ما يمكن استخلاصه اقليمياً ان العراق سيبقى ولعشر سنوات قادمة غير قادر على التصرف بفاعلية في محيطه الاقليمي للتحديات التي يواجهها لذا سيكون دائماً بحاجة الى ارادة دولية ساندة وداعمة له تجعل من محيطه الاقليمي بيئة ملائمة وبما يحقق الاستقرار الداخلي. وليس دوراً ريادياً ذلك متاتي من ان هناك اطراف اقليمية متعددة اكثر قوة واستقرار من العراق في ممارسة دور الشريك والحليف للولايات المتحدة الامريكية كالمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية ومصر.

الابعاد الدولية المنتظرة للمعاهدة حسب ما جاء في اعلان المبادئ:-

- اخراج العراق من الفصل السابع بوصفه منظمة عدم استقرار يهدد السلم والاستقرار العالمي بعد توقيعه المعاهدة الطويلة الامد مع الولايات المتحدة الامريكية.
- ادخال العراق ضمن المنظومة الامريكية الدولية في مكافحة الارهاب العابر للقارات.

– الدخول في المؤسسات الاقتصادية الدولية منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.
– تفعيل المكانة الدولية للعراق في منظمة الامم المتحدة والهيئات والمنظمات التابعة لها.
– محاولة تقديم العراق الى العالم بوصفه انموذجاً معاصراً في عملية التحول السياسي والاقتصادي.

هناك مسألتين تكتنف مسألة توقيع المعاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية:–

الاولى: المتعلقة باهلية العراق في المرحلة الراهنة بتوقيع المعاهدة فبموجب القرارات الدولية الصادرة من مجلس الامن فان العراق غير كامل الاهلية في توقيع أي معاهدة مع أي دولة وليس فقط مع الولايات المتحدة الامريكية كونه واقع عملياً تحت ولاية القوات الامريكية. وذلك شرط مهم من شروط انعقاد المعاهدات في القانون الدولي العام وبموجب المادة السادسة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ومن ثم يخشى ان يقع الجانب العراقي وممثلي الدولة تحت ضغط الاكراه لارغامهم على قبول معاهدة قد لا تصب في كافة بنودها في صالح العراق حكومة وشعباً. وقد يحصل في ما اذا برزت سلبيات المعاهدة المطبقة مستقبلاً ان يعترض العراق ضد المعاهدة ويعتبرها باطلة كون العراق كان واقعاً تحت الضغط السياسي والعسكري ولم يكن يملك حرية الاختيار او الرفض لذا يمكن اعتبار المعاهدة باطلة في مثل هكذا ظروف [٦٥].

فواقع السيادة العراقية والواقع السياسي والامني الحالي يجعل المفاوضات مع الطرف الامريكي غير متوازنة او متكافئة بمعنى ان الموقف التفاوضي للمفاوض العراقي لا يؤهله في وضع الاخذ والرد والمساومة للحصول على اعلى المكاسب حسب السياقات المعتمدة في المفاوضات الدولية.

الثانية: هي عنصر المساومة والشروط المسبقة للتوقيع وهي اخراج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول الى المعاهدة وهذا بموجب رسالة رئيس الوزراء نوري المالكي والتي بموجبها اصدر مجلس الامن القرار رقم (١٧٩٠) في ١٨/كانون الاول/٢٠٠٧. حيث جاء في نص رسالة السيد رئيس الوزراء في الفقرة الخامسة ما نصه:

(تعتبر الحكومة العراقية هذا الطلب من مجلس الامن لتمديد تفويض القوات المتعددة الجنسيات هو الطلب الاخير وتتوقع ان يكون مجلس الامن قادراً على التعامل مع حالة العراق بدون اتخاذ اجراء مستقبلي بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة).

([٦٥]) لمزيد من التفصيل انظر النص الكامل لرسالة رئيس الوزراء العراقي المرفقة للقرار (١٧٩٠) من مجلس الامن. WWW. Un.org.

ثم يعد ويؤكد في (تود حكومة العراق ان تحيط مجلس الامن بانها قدوقعت على اعلان مبادئ مع الولايات المتحدة الامريكية لاقامة علاقة صداقة وتعاون طويلة الامد) [٦٦].

ان توقيع هكذا معاهدة بهكذا حجم ومدة زمنية طوية هي مسألة في غاية الخطورة وفي مثل هكذا بيئة داخلية مضطربة وحراك سياسي وعملية التحول نحو اللامركزية ومحاولة تشكيل بوادر النظام الفدرالي الاتحادي لذا فانني ومن خلال هذا البحث نتقدم بتوصية مؤداها هو تقديم أي معاهدة توقع ومع أي طرف الى الشعب العراقي وكافة بنودها دون ان تكون هناك بنود سرية للتصويت عليها وهذا ايضاً من ضمن الاعراف الدولية في عرض المعاهدات المهمة والطويلة الامد على شعوبها للمصادقة عليها لان الشعب اولاً واخيراً من سيتحمل وزر تلك المعاهدة وحتى لا يتهم طرف بالاستفراد بالحكومة وتوقيع معاهدة قد لا تصب في كل مضامينها في مصلحة الشعب العراقي ومستقبله.

ثالثا: مستقبل الوجود الامريكي في العراق

لقد بات واضحا ان مستقبل الوجود الامريكي في العراق يتحدد بمتغيرين رئيسيين :

الاول: طبيعة المعاهدة التي ستوقع بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والتي ستحدد اليات تواجد القواعد الامريكية وحرية حركة القوات الامريكية داخل العراق .

الثاني: الادارة امريكية القادمة اذا ما كانت جمهورية ام ديمقراطية ، ففي حالة صعود الجمهوريون معناه استمرار لنفس النهج السابق للادارة الحالية وبالذات استمرار العراق كبؤرة عدم استقرار وجذب للجماعات المسلحة. اما اذا كانت الادارة القادمة ديمقراطية فمعناه التحول نحو الاستراتيجية الاقتصادية وايقاف الحرب الاستنزافية للجماعات المسلحة في العراق وتخفيض عدد القوات الامريكية وهذا ما اكد عليه المرشح الديمقراطي(اوباما) خاصة بعد التحسن الامني النسبي الذي يشهده العراق

الخاتمة:

بات من الواضح ان كل طرف من المتنافسين على الرئاسة الامريكية يحاول توضيف المسألة العراقية ايجابا لصالحه وسلبا على المرشح الاخر، إن رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة، هذه هي رحلة سباق الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية وقد تكون أكثر من ألف ميل فالتنقل بين الولايات المتحدة الاميركية لحصد الاصوات إلى جانب المناظرات التلفزيونية بين الاعضاء المرشحين سواء ما بين الاحزاب المتنافسة لبلوغ البيت الابيض أو في داخل الحزب الواحد كما هو الحال مع هيلاري كلنتون والمرشح باراك أوباما في الجبهة الديمقراطية إلى

(٦٦) انظر: اتفاقية فينا لقانون المعاهدات للعام ١٩٦٨.

جانب ذلك كله ينظر العالم بعين مرتقبة السياسة الاميركية القادمة من خلال تدشين عهد ولاية جديدة، مالها وما عليها، وما ستخلفه هذه الانتخابات على صعيد الانسحاب الاميركي من العراق.